الشيلي والجزائر: تاريخ تضامن مشترك
صمد أمام اختبار الزمن

إستيبان سيلفا كوادرا
سانتياغو- سبتمبر 2021

المحتويات

مقدمة.....5

الفصل الأول.....6
دور التضامن والدبلوماسية الشعبية في استقلال الجزائر
الجالية العربية في الشيلي.....8
الجالية الفلسطينية في الشيلي وإرتباطها بالجزائر.....11
حرب التحرير من أجل الاستقلال.....12
اللجنة الشيلية لدعم تقرير مصير الجزائر.....17
تضامن واسع للمجتمع المدني الشيلي مع الثورة التحريرية 18
عاش الطلبة.....21
حقوق الانسان والفرع الشيلي لدى الهلال الأحمر الجزائري.....23
حضور فاعل لجبهة التحرير الوطني والحكومة الجزائرية المؤقتة في الشيلي.....24
التضامن مع القضية الجزائرية: همزة وصل بين الشيلي وإفريقيا.....25
موقف البرلمان الشيلي الداعم لاستقلال الجزائر.....27
الإعتراف الفوري بالجمهورية الجزائرية المستقلة.....28

الفصل الثاني.....30
العلاقات الشيلية الجزائرية: من الاستقلال الى حكم أييندي وبومدين
اطار جديد للعلاقات الشيلية الجزائرية.....31
العالم الثالث وأهميته المحورية في الرؤية الجزائرية.....34
شعبان يتطلعان للسيادة الاقتصادية.....36
الجزائر والشيلي في حركة عدم الانحياز.....41

الفصل الثالث.....44
تضامن الجزائر مع المقاومة الشيلية إبان ديكتاتورية بينوشيه
الجزائر تدين الإنقلاب وتقطع العلاقات الدبلوماسية مع الشيلي.....45
دور الجزائر في حشد التضامن الدولي لصالح المقاومة الشيلية.....47
استقبال اللاجئين الشيليين في الجزائر.....50
سفارة الشيلي في الجزائر: مكتب المقاومة الشعبية.....52

الاشتراكية الشيلية والجزائر.....52
تضامن الشيلي مع تقرير مصيرالشعب الصحراوي والقضية الفلسطينية
انطلاقاً من الجزائر.....54

الفصل الرابع.....56
عودة العلاقات الدبلوماسية بين الشيلي والجزائر
مسار التحول الديمقراطي وعودة الشيلي الى الساحة الدولية.....57
بقايا النظام الديكتاتوري: برلمانيون يعترضون على اعادة فتح سفارة
الشيلي في الجزائر.....59
اعادة تفعيل العلاقات بين البلدين من خلال زيارة الرئيس بوتفليقة.....60
آفاق العلاقات الثنائية والتعاون والتبادل التجاري بين البلدين.....63
معرفة الماضي والإقرار به...خطوة أساسية لبناء مستقبل مشترك.....64

مقدمة

وإذ نحن على عتبة احياء الذكرى السادسة والستين لإندلاع ثورة أول نوفمبر1954 المجيدة، فلابد من معرفة سر تلك العلاقة التي ترسخت عبر السنين بين الشعبين الشيلي والجزائري، ودور هذه الإنتفاضة في ارساء أسس هذه الروابط. فعلى الرغم من البعد الجغرافي بين البلدين، الاّ أن الشعبان استطاعا أن يقيما علاقة أخوية مبنية على روح التضامن المتبادل والصريح، استمدت جذورها من رحم نضال وكفاح الشعب الجزائري في مسعاه من أجل تقرير مصيره. وقد تعززت هذه العلاقة بشكل أكبر خلال فترة التحول الديمقراطي ومراحل التغيير التي عاشها البلدان في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، متجلية في ذلك التضامن الفطري للحكومة الجزائرية وشعبها مع الشعب الشيلي في مواجهته لقهر السلطة الديكتاتورية التي كانت تحكمه. وبعد سنوات من القطيعة التي أحدثها نظام بينوشيه، وما ترتب عنها من شرخ في العلاقات بين البلدين، عادت الشيلي الى مسارها الديمقراطي، ومضى بذلك البلدان والشعبان في استئناف علاقاتهما، عاقدين العزم هذه المرة على توثيق روابطهما وتعميقها لمواجهة سوياً تحديات القرن الحادي والعشرين.

وحتى يتسنى استيعاب أهمية العلاقة بين الشيلي والجزائر ومدى أهمية تطويرها، فمن الضروري أن يُعاد ترميم الذاكرة التاريخية وأن يُولى لها الإهتمام، ومعرفة التاريخ المشترك للدبلوماسية الشعبية، وادراك الماضي الحافل و الغني بالصداقة والتضامن الذي ربطهما.

وقُسم هذا البحث، الذي يبرز تاريخ العلاقة بين الشعبين الشيلي والجزائري وتطورها عبر السنين، الى فصول تناولت المراحل الأربع التي بلغت فيها العلاقة بين البلدين أوج قوتها، انطلاقاً من بداياتها الأولى التي اتسمت بتضامن الشعب الشيلي وحكومته مع القضية الجزائرية، الى يومنا هذا حيث يجري العمل من أجل اعادة بناء هذه العلاقة وتعزيزها لمواجهة التحديات والاستحقاقات الآنية والمستقبلية، والإرتقاء بها الى مستويات تليق بطبيعتها الأصلية المستمدة من القيم الإنسانية وروح النضال المشترك، والتي صنع الشعبان من خلالها تاريخاً حافلاً من التضامن والتعاون المتبادل، صمد أمام اختبار الزمن.

الفصل الأول

دور التضامن والدبلوماسية الشعبية في استقلال الجزائر

تعود بدايات الهجرة العربية نحو الشيلي الى أواخر القرن التاسع عشر، حيث مرت بمحطات تاريخية مهمة خلال النصف الأول من القرن العشرين. ولم تكن أولوية هؤلاء المهاجرين تقتصر على الإندماج في المجتمع الجديد الذي أصبحوا جزءً منه فحسب، بل أيضاً في الحفاظ على انتمائهم وارتباطهم بوطنهم الأصل وثقافته. وبذلك، استطاع الكثير منهم أن يحافظوا على الحبل السري الذي ربطهم بوطنهم الأم، وأن يتعايشوا مع واقع وثقافة المجتمع الجديد الذي قدموا اليه.

وقد أظهرت هذه الجالية تمسكها بكل ما له صلة بالوطن الأصل، وبالقضايا التي تمس شؤونه، وعلى رأسها الاستعمار الذي كانت تقبع تحت ظلمه وطغيانه معظم الأقطار العربية، والنضال الذي كانت تقوده حركات التحرر في الوطن العربي من أجل التخلص من الغزو الإمبريالي واسترجاع أراضي شعوبها. ولم يكن يقتصر دور هذه الجالية عند حد الاهتمام والمتابعة والمشاركة في النقاشات التي تخص الشأن العربي فحسب، بل نقلت معاناة وواقع بلدانها الى المجتمع الشيلي، الذي أصبحت شريحة منه تتبنى هذه القضايا وتعير لها الإهتمام، وذلك بفضل احتكاك أفراد الجالية بمختلف القطاعات الإجتماعية، وبفضل أيضاً الترويج لهذه القضايا والتعريف بها من خلال وسائل الإعلام والاتصال المُتاحة.

كان المجتمع الشيلي، بفضل منظماته الاجتماعية والطلابية والعمالية والفكرية والثقافية وأيضاً السياسية، على دراية بالقمع الذي كانت تمارسه القوى الإستعمارية في هذه الدول، كما كان على اطلاع بكفاح الشعوب العربية ونضالها من أجل تقرير مصيرها واستقلالها، سواء في منطقة الشرق الأوسط أو في شمال افريقيا؛ ولعل هذا الاهتمام تجلى بصورة واضحة وبشكل خاص من خلال تضامن الشعب الشيلي مع الثورة الجزائرية، التي كانت رمزاً للإرادة البطولية لشعب ضحى من أجل افتكاك حريته وفرض سيادته على أرضه.

ولقد توثقت عرى تلك الروابط وذلك التضامن الذي نشأ بين الشعبين، الشيلي والجزائري، وتجسدت في بناء دبلوماسية شعبية حقيقية، اذ بمجرد أن استقلت الجزائر، سارعت الحكومة الشيلية-بعد يومين فقط- للإعلان عن اعترافها بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجديدة.

ويتناول هذا الفصل الكيفية التي نشأت من خلالها هذه العلاقة، والشخصيات التي لعبت دوراً فاعلاً في تعزيزها، وكيف تبلورت الجهود من الجانبين في بناء علاقات تضامنية وبروز دبلوماسية شعبية.

الجالية العربية في الشيلي

لعبت الجالية العربية في الشيلي دوراً حاسماً في التعريف بكفاح الشعب الجزائري وقضيته، وفي استقطاب الدعم والتأييد من شرائح واسعة من المجتمع الشيلي، حيث كان لها فضل كبير في تنسيق هذا الدعم وحشد التضامن الدولي لصالح القضية الجزائرية.

في نهاية القرن التاسع عشر، وتحديداً بين عامي 1881 و 1888، وصلت أول موجة للمهاجرين العرب الى الشيلي، قادمين بشكل أساسي من فلسطين وسوريا ولبنان[1]، والذين أصبحوا مع مرور العقود يشكلون جالية لا يستهان بها، اكتسبت نفوذاً داخل المجتمع الشيلي. وقُدرت أعداد المهاجرين العرب الذين قدموا الى هذا البلد للإستقرار فيه بين ثمانية آلاف وعشرة آلاف شخص، وكان الفلسطينيون يمثلون حوالي نصف هؤلاء المهاجرين، فيما شكل السوريون ثلاثون بالمائة منهم، بينما العشرون بالمائة المتبقية كانوا من أصول لبنانية[2]. في حين، تشير المؤرخة أوجينيا باليراكي، الباحثة في العلاقات بين الشعوب والدول، الى أنه في مطلع أربعينيات القرن الماضي كان هنالك أكثر من أربعة عشر ألف مهاجر من أصل عربي[3] قد استقروا في الشيلي.

وشكل المهاجرون الفلسطينيون غالبية أفراد الجالية العربية في الشيلي، التي أصبحت حالياً تضم أكبر جالية فلسطينية في العالم خارج الشرق الأوسط، حيث تؤكد الصحفية ونائبة رئيس جامعة الشيلي، فريدة زيران، أن: " حوالي أربعمائة ألف مهاجر من أصول فلسطينية استقروا في الشيلي على مدار أكثر من مائة عام من الهجرة، وهم يشكلون تيارات متعددة ومنتشرون عبر كامل أرجاء البلاد، وهو ما جعلهم اليوم يمثلون جالية قوية تغلغلت داخل المجتمع

[1] التشيليون من أصل عربي: قوة الجذور .لورنزو أغار/ نيكول صفي، مجلة متنوعة للدراسات العربية والعبرية القسم العربي- الإسلام المجلد 54 ، سنة 2005. جامعة غرناطة. ص2.

[2] http://www.memoriachilena.gob.cl/602/w3-article-3523.html

[3] باليراكي، أوجينيا (2020). الشيلي والجزائر والعالم الثالث في سنوات الستينيات والسبعينيات. ثورة متشابكة: توماس فيلد جونيور، ستيلا كريب، فاني بيتينا (2020) أمريكا اللاتينية والحرب الباردة. مطبعة جامعة نورث كارولينا. الولايات المتحدة.

الشيلي وتأقلمت مع ثقافته، دون أن تتخلى عن جذورها وأصولها وهويتها الثقافية، ودون أن تتنكر لقضيتها الجوهرية المتمثلة في قيام دولة فلسطينية مستقلة، كجزء لا يتجزأ من الأمة العربية التي طالما عانت من مخلفات الإستعمار والإمبريالية الغربية، والتي لا تزال آثارها حتى اليوم راسخة في ذاكرة وأذهان أجيالٍ من ذوي الأصول العربية[4].

وسعت الجالية العربية، وخاصة الفلسطينيون، الى التعريف بثقافة بلدانهم وواقعها، والترويج لقضايا الأمة العربية أمام الرأي العام الشيلي سعياً لبناء روابط وتمهيد الطريق لوضع أسس للتعاون بين الشعب الشيلي والشعوب العربية، اذ بفضل هذه الجهود استطاع المجتمع الشيلي فهم ومعرفة الواقع الثقافي والإجتماعي لهذه المجتمعات، التي لم يكن يعرف عنها سوى القليل نظراً لبعدها عنه جغرافياً. وقد كانت لهذه المساعي دوراً كبيراً خلال النصف الأول من القرن العشرين، اذ بفضلها استطاع الرأي العام في الشيلي أن يطلع على حال الشعوب العربية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وأن يفهم واقعها التاريخي والسياسي والاجتماعي، مما جعل طبقة واسعة من المجتمع تولي اهتماماً خاصاً لهذا العالم البعيد، لاسيما الحركات الشعبية والطلابية التي أصبحت على دراية بما تتعرض له الدول العربية وشعوبها من اغتصاب لأراضيها وإنتهاك لحرياتها من قبل القوى الاستعمارية الغربية.

إن خيار الكفاح الذي تبنته الثورة الجزائرية منذ اندلاعها في مسعاها لتحقيق الإستقلال، وإلتفافها حول قيادة سياسية وعسكرية جامعة لمختلف الأطياف الإجتماعية والثقافية، كانت احدى العوامل التي أسست لذلك التقارب في الرؤى الذي توطد بين المنظمات السياسية والإجتماعية في الشيلي، التي كانت ترى في كفاح الشعب الجزائري جزءً مهماً لنضالها و تطلعاتها وآمالها.

وبفضل العمل الجماعي الذي قامت به الجاليات العربية في السنوات الأولى من استقرارها، من خلال تعريفها بواقع الشعوب العربية تحت القبضة الإستعمارية، وبفضل أيضاً تنسيق العمل المشترك مع الجمعيات النقابية والطلابية والحركات الشعبية والسياسية، لقيت الانتفاضة الجزائرية تضامناً واسعاً من قطاعات فاعلة في المجتمع المدني الشيلي، على غرار الطبقة

[4] زيران شيليش، فريدة (2019). الهجرة العربية، والمنفى، والعنصرية: كتابات عن التشريد. مجلة حوليات. العدد السابع رقم 2019/16 ص 138 .
زيران تشيليش ، فريد (2019 .(الهجرات العربية والنفي والعنصرية:

الطلابية والعمال والنخب والقوى السياسية اليسارية، قبل أن تتسع رقعة هذا التضامن وتمتد الى دول أخرى في منطقة أمريكا الجنوبية.

وفي ذلك، لعبت وسائل الإعلام التي أنشأتها الجاليات العربية هي الأخرى دوراً مهماً، وكانت صحيفة (لا ريفورما) (La Reforma)، التي كان يشرف عليها رئيس التحرير خورخي صباغ، أول جريدة أسبوعية تنقل أخبار الجالية العربية، حيث يعود تاريخ تأسيسها الى ديسمبر 1930، قبل أن تتحول بدايةً من عام 1947 الى وسيلة اعلامية تنشر على نطاق واسع تحت إسم "موندو آرابي" (العالم العربي)، والتي كان آخر اصدار لها في عام 2014.

ولقد ركزت صحيفة (لا ريفورما) منذ بداياتها على نشر الوعي في أوساط المجتمع الشيلي حول مآسي الاستعمار وأساليب القهر والقمع التي كانت تُمارس على شعوب الدول العربية في تلك الفترة، حيث كانت تخصص تغطية إخبارية واسعة لما كان يجري في الوطن العربي، أو كما كان يطيب لها تسميته بـ "الوطن البعيد". وكتبت الصحيفة في احدى أولى افتتاحياتها بعنوان "كلمتنا الأولى": "سيبقى الدفاع المشروع عن الحقوق الأساسية لأبناء الجالية العربية دائما مقروناً بضرورة نقل ما يحدث في الوطن البعيد[5]".

أصبح نضال الشعوب العربية – في مصر وسوريا وتونس ولبنان والمغرب وفلسطين والجزائر- المدعوم من أرض الشتات، محط اهتمام متزايد، وأصبح يكتسي شيئاً فشيئاً أهمية في كتابات ومقالات صحيفة (لا ريفورما)، وفي (موندو آرابي) فيما بعد. وفي هذا المجال، ساهمت الصحيفة أيضاً في التعريف بالقضية الجزائرية والثورة التحريرية التي كان يخوضها الشعب الجزائري، من خلال حملات التنوير والتوعية التي استهدفت الرأي العام في الشيلي وفي أمريكا الجنوبية، حيث خصصت تغطية إعلامية مميزة لإبراز الكفاح المسلح والعمل السياسي لجبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة، وفضح أساليب الإضطهاد والإبادة الجماعية التي ارتكبتها فرنسا الإستعمارية في حق الشعب الجزائري.

[5] الاصلاح (La Reforma) ، السنة 1 عدد رقم 1، سانتياغو ديسمبر 1930.

الجالية الفلسطينية في الشيلي وارتباطها بالجزائر

مع استمرار توافد الهجرة الفلسطينية، أصبح الفلسطينيون يشكلون أكبر جالية عربية في الشيلي وأهمها، ورغم إغترابهم وإبتعادهم عن وطنهم فقد مكثت قلوبهم متعلقة بالبلد الأم، وظلت أعينهم تتابع بقلق واهتمام ما يجري في المنطقة العربية، وخاصة في فلسطين التي كانت تحت الإنتداب البريطاني.

ولقد نمى هذا الإهتمام في وجدان أفراد الجالية الفلسطينية روح التضامن والتآزر تجاه القضية الجزائرية، حيث أسهم في توثيق الروابط بين الفلسطينيين والجزائريين، الذين كانت تجمعهم غاية مشتركة، ألا وهي النضال ضد الغزو الإستعماري والأجنبي المغتصب لأراضيهما، كما ساعد أيضاً على تعميق العلاقات الثنائية بين الشعبين الشيلي والجزائري. وبقي هذا التضامن بين الجزائريين والفلسطينيين حياً خلال مرحلة ما بعد الإستقلال، وأخذ زخماً كبيراً في مسيرة نضال الشعب الفلسطيني.

وفي هذا الصدد، يشير رافائيل أرايا مصري (شيلي من أصل فلسطيني)، رئيس اتحاد الجاليات الفلسطينية في أمريكا اللاتينية والكاريبي (كوبلاك) وعضو في المجلس الوطني الفلسطيني، الى أن التضامن الذي نشأ بين الجزائريين والفلسطينيين من داخل الشيلي تنامى وتطور بشكل ملفت، وتجسد فيما بعد في مبدأ المعاملة بالمثل التزمت به الجزائر غداة الاستقلال تجاه كفاح الشعب الفلسطيني من أجل قضيته[6]. وقد لعبت الجزائر وجبهة التحرير الوطني منذ فجر الإستقلال دوراً استراتيجياً في مسار التضامن الدولي مع نضال الشعب الفلسطيني، وثمة العديد من المحطات التاريخية الشاهدة على هذا التضامن، ولعل أبرزها:

- في عام 1963، اعترف الرئيس أحمد بن بلة رسمياً بـ "حركة فتح" التي كان يرأسها الزعيم ياسر عرفات (أبو عمار)، حيث احتضنت الجزائر أول مكتب لها على أراضيها وقدمت لها الدعم على كافة الأصعدة، بما في ذلك الدعم العسكري واللوجستي.

- في نوفمبر 1973، اعترفت جامعة الدول العربية في اطار قمتها السابعة- التي احتضنت أشغالها العاصمة الجزائرية- بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني.

[6] مقابلة لرفائيل أرايا مصري خص بها ايستيبان سيلفا. 5 مارس 2021

- في 13 نوفمبر 1974، وبدعوة من وزير الخارجية الجزائري آنذاك عبد العزيز بوتفليقة، بصفته رئيس الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أصبح ياسر عرفات- قائد منظمة التحرير الفلسطينية- أول ممثل لدولة غير عضو في المنظمة الأممية يلقي خطاباً أمام الجمعية العامة، التي منحت منظمة التحرير الفلسطينية، أيام بعدها، صفة عضو مراقب بموجب القرار 3237 .

- في 15 نوفمبر 1988، أعلن الرئيس ياسر عرفات خلال دورة المجلس الوطني الفلسطيني، التي عُقدت في العاصمة الجزائرية، استقلال فلسطين، بعد أن قرأ فحوى تلك الوثيقة الرائعة والشهيرة التي صاغها الشاعر الفلسطيني الراحل محمود درويش. وحظي هذا الحدث التاريخي بمشاركة وفد مهم من الجالية الفلسطينية الشيلية، الى جانب جمع من قادة أحزاب اليسار الشيلي (من المنفى ومن الداخل). وقد ظل هذا التضامن السخي وغير المحدود مع القضية الفلسطينية العادلة راسخاً في ذاكرة الجالية الفلسطينية، التي اغتنمت زيارة الرئيس الجزائري بوتفليقة للشيلي عام 2005 لتنظم له حفلاً تكريمياً غير مسبوق بالنادي الفلسطيني في العاصمة سانتياغو عرفاناً وتقديراً للدعم غير المشروط الذي قدمه الشعب الجزائري وحكوماته نصرةً للقضية الفلسطينية.

حرب التحرير من أجل الإستقلال

ليس الغرض في هذا المقام الخوض في تاريخ الثورة التحريرية التي قادها الشعب الجزائري الى أن نال استقلاله في عام 1962، وإنما نرى أنه من الضروري التوقف عند بعض المحطات المهمة والتاريخية لهذه الثورة المجيدة، لفهم بشكل أفضل السياق الذي تطورت فيه العلاقة بين الشعبين - الشيلي والجزائري- وما واكبها من تنامي لأشكال التعاون والتضامن من الجانب الشيلي مع ثورة التحرير الجزائرية.

في الفاتح من نوفمبر 1954، أعلنت جبهة التحرير الوطني اندلاع المقاومة الشعبية وانطلاق الثورة ضد المستعمر الفرنسي، وكان بيان ثورة نوفمبر خطوة تاريخية يَقدُم عليها كفاح الشعب الجزائري الطويل، الذي تحول في

ظرف وجيز الى حرب شرسة وبطولية استطاعت أن تحرر شعباً بأكمله من قبضة الإستعمار المتجبر.

ولقد حددت جبهة التحرير الوطني في "بيان أول نوفمبر 1954" أهداف وقيم هذه الثورة، وأجمعت على أن يكون عملها ونشاطها منصباً كله على مقاومة "عدوها الوحيد- المستعمر- الذي لم يعد يصغي لمطالب شعبها الذي حُرِم من أدنى حرياته، وضُربت كل مبادراته السلمية عرض الحائط[7]".

ومن بين أهم الأهداف والقيم التي عمل صُناع الثورة التحريرية على تكريسها في البيان: "إقامة دولة ديمقراطية واجتماعية ذات سيادة، تُؤَمن حقوق شعبها و تصان فيها كل الحريات الأساسية، دون أي تمييز عرقي أو عقائدي أو ديني"؛ "التطهير السياسي باعادة الحركة الوطنية الى نهجها الحقيقي والتخلص من جميع مخلفات الفساد وروح الاصلاح التي كانت سبباً في تخلفنا الحالي"؛ "تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري"؛ و"ضرورة تدويل القضية الجزائرية[8]".

وبعد مضي عام على اندلاع الانتفاضة الجزائرية، مع نهاية 1955[9]، أصبحت الصورة في الجزائر المستعمَرة تتضح بشكل متزايد، وأصبحت القضية الجزائرية تأخذ تدريجياً بعداً دولياً. وفي ظل صمود الشعب الجزائري المجند والمتأهب، الذي سخر كل موارده البشرية والمعنوية والمادية لخوض معركته المصيرية بقيادة جبهة التحرير الوطني وذراعها العسكري جيش التحرير الوطني[10]، مضت فرنسا الإستعمارية وأجهزتها في شن حملات قمعية ووحشية ضد الجزائريين، مستخدمة أساليب حرب غير انسانية وقذرة من أجل ديمومة الإستعمار وتكريس الهيمنة لسلطة إستعمارية غارقة في الأزمات؛ لقد كانت حرباً وجودية خسرها المستعمِر مقدماً.

في عام 1956، فازت الجبهة الجمهورية-ائتلاف من القوى الاشتراكية الديمقراطية- بالإنتخابات التشريعية في فرنسا، وبالرغم من تعهدها خلال

---

[7] حربي، محمد. (2010). أرشيف الثورة الجزائرية. دار النشر دحلب. الجزائر. ص 101 الى 103.

[8] المرجع نفسه. ص 101 الى 103.

[9] في 18 أبريل 1955 ، افتتح مؤتمر باندونغ التاريخي في إندونيسيا، ونظمته دول آسيوية وافريقية مستقلة، والتي دعمت نضالات تصفية الاستعمار وتقرير مصير شعوب العالم الثالث. مؤتمر *باندونغ* هو الحدث السابق مباشرة لقيام حركة عدم الانحياز، التي تأسست في سبتمبر 1961 في اطار مؤتمر بلغراد ، يوغوسلافيا .وحضر الاجتماع وفد جزائري مهم بقيادة رئيس الحكومة المؤقتة، بن خدة. على الرغم من أن الشيلي لم تشارك رسميًا في اجتماع بلغراد، فقد شارك وفد من اليسار الشيلي، بقيادة السناتور راوول أمبويرو، الأمين العام للحزب الاشتراكي آنذاك

[10] لعبت صحيفة المجاهد (الجهاز الرسمي لجبهة التحرير الوطني الجزائرية) التي أسسها عبان رمضان دورا استراتيجيا في نشر ذاكرة حرب التحرير الجزائرية.

الحملة الانتخابية بضمان "السلم في الجزائر"، الاّ أن الحكومة الجديدة لرئيس الوزراء غي موليه أخلفت وعودها، وسارت فيما سمته بسياسة "إحلال السلام في الجزائر الفرنسية"، التي لم تكن في الحقيقة سوى تصعيداً للقمع الممارس ضد الجزائريين وضد الجمعيات التي كانت تنادي باستقلال الجزائر. وهكذا أرادتها السلطة الاستعمارية، حرباً بالدم والنار ضد حرية الشعب الجزائري[11]، فرضتها قرارات حكومية لم تكن تحظى حينها بموافقة الجمعية الوطنية الفرنسية.

وفي ظل تأجج الصراع، دعا الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (UGEMA) إلى إضراب مفتوح، تصدت له قوات الإحتلال التي سجنت تعسفاً العديد من المناضلين والمجاهدين من جبهة التحرير الوطني، وأصدرت في حقهم أحكاماً بالقتل والإعدام بالمقصلة بكل وحشية وبشاعة.

في 5 من يوليو من نفس السنة، دعت جبهة التحرير الوطني الى اضراب وطني لمدة 24 ساعة، وبعد شهر ونصف من ذلك التاريخ، وتحديداً في 20 أغسطس، عُقد مؤتمر الصومام الذي أعاد تنظيم الثورة وهيكلتها، وحدد لها نظاماً ادارياً وعسكرياً وسياسياً، والذي تمخض عنه إنشاء المجلس الوطني للثورة[12].

وكان شهر سبتمبر 1956 مسرحاً لعمليات مسلحة قامت بها المقاومة الجزائرية رداً على العنف الذي كانت تمارسه قوات الأمن الفرنسية ضد الجزائريين، استهدفت مقاهٍ ومطاعم وسط العاصمة الجزائرية، قامت بتنفيذها المجاهدتان الشابتان سامية لخضاري وزهرة ظريف، اللتان أصبحتا رمزاً للنضال السياسي والعسكري[13] للمرأة الجزائرية، الذي ما فتئ يكبر ويتوسع مع مرور الوقت. ولم يتأخر رد فعل السلطات الاستعمارية طويلاً، حيث سارعت على الفور في اقرار قانون الطوارئ ومنح صلاحيات خاصة للإدارة الاستعمارية في الأراضي الجزائرية. وفي غضون هذا التصعيد، تضاعفت عمليات القصف العشوائي بقنابل النابالم ضد المدن الجزائرية، وتوالت عمليات الحرق المتعمد للقرى والغابات، وتزايدت عمليات الإعدام وحملات التعذيب التي طالت السجناء تحت إشراف أجهزة المخابرات التابعة

[11] أنظر مسعود جناس، الجزائر: المقاومة والملحمة. حوارات عبر الزمن (1827-2000)، الجزائر، دار *النشر* القصبة، 2009. ص 157.

[12] كان المجلس الوطني للثورة الجزائرية يضم 17 عضوا رسميا و 17 عضوا احتياطيا، انظر محمد الحربي، أرشيف الثورة الجزائرية، الجزائر. دار النشر دحلب، 2010، ص 543-544.

[13] المرجع نفسه ص 161

للشرطة والجيش الفرنسيين. وأصبحت الملاحقات والمضايقات ضد السكان والإغتيالات الإنتقائية للجزائريين المشتبه في انتمائهم إلى جبهة التحرير الوطني واسعة النطاق، ناهيك عن تسريع أحكام الاعدام التي صدرت بحق الجزائريين.

في 22 أكتوبر، وفي عملية قرصنة جوية، قامت سلطات الإستعمار الفرنسي باختطاف الطائرة التي أقلعت حينها من المغرب في اتجاه تونس، والتي كانت تقل قادة جبهة التحرير الوطني، أحمد بن بلة، ومحمد بوضياف، وحسين آية احمد، ومحمد خيضر والبروفيسور مصطفى لشرف[14]، قبل أن يتم ارغامها على تحويل مسارها و الهبوط فوق أرضية مطار الجزائر العاصمة، حيث تم أسر هؤلاء القادة.

وفي يناير 1957، بدأت معركة الجزائر[15] التي استمرت لأكثر من ثمانية أشهر[16]، والتي تخللها اضراب الأيام الثمانية الذي دعت له قيادة جبهة التحرير، حيث اشتد فيها النزاع المسلح وتوسعت فيها رقعة الإشتباكات عبر جميع أنحاء العاصمة، مبشرةً باقتراب نهاية النظام الإستعماري الفرنسي في الجزائر.

مع بداية شهرأغسطس 1958، بدأت رقعة العمل المسلح لجبهة التحرير الوطني تتسع، مستهدفة فرنسا في عقر أراضيها، وفي 19 سبتمبر من نفس السنة تم تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس، ونائبيه كريم بلقاسم وأحمد بن بلة.

---

[14] مصطفى لشرف (1917-2007) ، بعد أن ظل سجينًا سياسيًا لأكثر من 5 سنوات (في سجون بوميت، وفريزنس، ولا سونتي، وفورت ليدوت) غادر السجن ليخضع للإقامة الجبرية، حيث استطاع أن يفر ويسافر سراً إلى مصر ليتولى مهام في جبهة التحرير الوطني. أكاديمي وصحفي وسياسي ودبلوماسي، لديه العديد من الأعمال الببليوغرافية. بعد الاستقلال، شغل منصب رئيس تحرير جريدة المجاهد الجزائرية. في عام 1964 ، تم تعيينه سفيراً للجزائر في الأرجنتين ثم في عام 1966 سفيراً في الشيلي. كان مستشارا للرئيس بومدين ، وبعد الانقلاب العسكري الشيلي عام 1973 ، ساهم في استقبال اللاجئيين الشيليين الذين استقروا في الجزائر. شارك في صياغة الميثاق الوطني الجزائري لعام 1976. عين وزيرا للتربية والثقافة من 1977 إلى 1979. شغل مرة أخرى منصب سفير الجزائر في المكسيك، ولدى منظمة اليونسكو وفي البيرو. في عام 1992 عين عضوا في المجلس الاستشاري الوطني من قبل الرئيس الراحل محمد بوضياف.

[15] المواجهات التي يجسدها فيلم "معركة الجزائر" المعروف عالميا، من كلاسيكيات السينما السياسية والمناهضة للاستعمار. الفيلم الذي أخرجه المخرج الإيطالي جيلو بونتيكورفو مع موسيقى إنيو موريكون، يروي حرب التحرير التي قادتها جبهة التحرير الوطني (FLN) ضد السلطات الاستعمارية الفرنسية، بين عامي 1954 و 1957. استخدم مخرج الفيلم مشاهدا حقيقية وقعت خلال الحرب. ويستند الفيلم في مرجعيته إلى كتاب ياسف السعدي، قائد المنطقة المستقلة للعاصمة. يروي الفيلم جرائم الاستعمار في الجزائر العاصمة والانتهاكات التي كانت تمارسها السلطات الفرنسية. كما يصور كيف تدخلت وحدات المظليين الفرنسية (قدامى المحاربين في الهند الصينية) في سعيهم لتصفية ثوار جبهة التحرير الوطني في العاصمة الجزائرية. صدر الفيلم عام 1966 ومنع عرضه في فرنسا حتى عام 1971.

[16] في 24 سبتمبر 1957 ، تم تفكيك المنطقة المستقلة بالجزائر وأسر ياسف السعدي، المسؤول الرئيسي عنها . في 7 أكتوبر، قُتل خليفة السعدي، علي لابوانت مع حسيبة بن بوعلي ورفقائهم بعد تفجير المنزل الذي كان يحتمون فيه، وبعد أن رفضوا الاستسلام لوحدات المظليين الفرنسية.

وقامت الحكومة المؤقتة في سبتمبر 1959 بوضع شروط الحوار لتجسيد حق تقرير مصير الشعب الجزائري، حيث عينت وزراء لها، كانوا مسجونين لدى فرنسا بسجن إيل دايكس، من أجل التفاوض مع الإدارة الاستعمارية.

وشهدت الفترة من 21 الى 26 أبريل 1961 انقلاباً عسكرياً قامت به مجموعة من الجنرالات الفرنسيين، الذين حاولوا اجبار الرئيس شارل ديغول على التراجع عن موقفه بمغادرة الجزائر. وفي 20 مايو من نفس السنة، انطلقت المفاوضات بإيفيان بين ممثلي الحكومة الجزائرية المؤقتة والحكومة الفرنسية. وفي أكتوبر، خرجت حشود من الجزائريين في مسيرات ضخمة بشوارع مدينة باريس، حيث قامت الشرطة الفرنسية بقمعهم والتعامل معهم بوحشية، وقتلت العشرات وجرحت المئات من أبناء الجالية المتظاهرة[17]. وبعد اتفاقيات إيفيان التي حددت مسار الإستقلال، شهد 1 نوفمبر تعبئة شعبية للجزائريين لدعم ما تم تحقيقه، وهو التاريخ الذي سيتم اعتماده فيما بعد عيداً لإستقلال الجزائر.

في فبراير 1962، صادق المجلس الوطني للثورة الجزائرية على نص اتفاقيات إيفيان، التي أقرت وقف اطلاق النار بين الجيش الفرنسي وجيش التحرير الجزائري في 19 مارس. ورغم اتفاق الطرفان على وقف العدوان، فقد أقدمت منظمة الجيش السري الفرنسية (OAS) على ارتكاب سلسلة من المجازر والاغتيالات ضد الشعب الجزائري، والقيام بالعديد من الهجمات الإرهابية، كحرق مكتبة جامعة الجزائر، حيث خلفت جرائم هذه المنظمة الإرهابية ما يزيد عن 2360 قتيلاً وأكثر من 5419 جريح[18] في صفوف الجزائريين، قبل أن تلقي السلاح في 7 يونيو 1962 بعد اتفاق مع جبهة التحرير الوطني، وبعد أن تم زج بقادتها الرئيسيين في السجون.

وأفضت اتفاقيات إيفيان إلى تنظيم استفتاء لتقرير المصير، كان ذلك في 1 يوليو 1962، صوت فيه الجزائريون بقوة لصالح الإستقلال عن فرنسا، ليتم في 3 يوليو الإعلان رسمياً عن استقلال البلاد، وبذلك اعترفت الحكومة الفرنسية باستقلال الجزائر، واستقر أعضاء الحكومة المؤقتة (GPRA) في العاصمة الجزائرية. وفي 20 سبتمبر 1962، انتُخب المجلس الوطني

[17] أشينبوم ايف مارك (2003) وثائق "الحرب الجزائرية" (1954-1962) ، معركة أنصار الجزائر الفرنسية. لوموند، باريس، ص 76.

[18] فيرو، مارك. كتاب الأسود للاستعمار. القرن السادس عشر - الحادي والعشرون: من الإبادة إلى التوبة .دار النشر روبرت لافونت ، 2003. فرنسا، ص 741.

التأسيسي برئاسة فرحات عباس وتم تشكيل أول حكومة مستقلة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية برئاسة أحمد بن بلة، كرئيس أيضاً للدولة.

اللجنة الشيلية لدعم تقرير مصير الجزائر

تأسست اللجنة الشيلية لدعم تقرير مصير الجزائر في عام 1956، بمبادرة من مجموعة من الشخصيات البارزة من الجالية العربية في الشيلي، حيث تولى رئاستها في تلك الفترة ماركو سلوم يازيجي، العضو في مجلس النواب عن حزب العمل الزراعي آنذاك. وقد لعبت اللجنة دوراً إستراتيجياً وكانت بمثابة المحرك الرئيسي وراء التعبئة الواسعة لمنظمات وقطاعات مهمة داخل المجتمع الشيلي، التي بدأت تضم صوتها وتضامنها الى الحركة النضالية من أجل تقرير مصير الشعب الجزائري. ويقول إدواردو سلوم يازيجي- الذي كان عضواً في هذه اللجنة في بداية نشاطها- بخصوص الدور وبعض الأعمال البارزة التي قامت بها اللجنة في اطار تفعيل التضامن مع الجزائر[19]:

"نشأت اللجنة الشيلية لدعم تقرير مصير الجزائر في عام 1956، بمبادرة من مجموعة من الشخصيات من الجالية العربية الشيلية، وتولى رئاستها كل من العضو في مجلس النواب الشيلي ماركو أنطونيو سلوم يازيجي وعمر روميي فيرا. كانت تضم في صفوفها أعضاء ناشطين، على غرار لويس كاركي موكارزل، وخوسيه صيدا، وفرناندو مسالم، وإلياس سلوم يازيجي، ونورما لوغومارسينو، اضافة الى شخصيات أخرى. وقد إنضمت الى اللجنة مجموعة كبيرة من الطلبة الجامعيين لتلك الفترة، والذين ساهموا في عملها من خلال تنظيم أنشطة اعلامية ودعائية ومحاضرات في مختلف كليات جامعة الشيلي".

"في عام 1960، شرع وفد رسمي من جبهة التحرير الوطني، قاده رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة بن يوسف بن خدة، في جولة عبر أمريكا اللاتينية، كان الغرض منها حشد دعم حكومات الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، بهدف إضفاء الشرعية على المنظمات والجمعيات الجزائرية التي تناضل داخل الجزائر وخارجها. وبطبيعة الحال، كان للجنة دوراً نشطاً في تنسيق التواصل مع جميع الأحزاب السياسية الشيلية، كما كان لها الفضل

[19] مقابلة مع ادواردو سلوم ياجيزي خص بها ايستبان سيلفا، 8 أكتوبر 2020.

في تنظيم إجتماعات ومقابلات وندوات لصالح الوفد الجزائري، على غرار التجمع الذي نُظم في المعهد التربوي، والذي شهد حضور حشود غفيرة تعدت ألفي طالب، عكس ذلك مدى المودة والتضامن والدعم تجاه النضال التحرري للجبهة الجزائرية".

"تزامناً مع هذه الزيارة، وبعد أيام قليلة، حلّ المبعوث الخاص للحكومة الفرنسية أندريه مالرو[20] بالشيلي، في زيارة تندرج في اطار جولته الإقليمية بأمريكا اللاتينية تهدف إلى إستقطاب دعم دول هذه المنطقة لصالح القضية الاستعمارية الفرنسية أمام الأمم المتحدة. وبينما كان مالرو يستعد لإلقاء محاضرته في القاعة الشرفية بمقر جامعة الشيلي، التي كانت ممتلئة عن آخرها بالضيوف، فإذا بصرخات "تحيا الجزائر حرة" تتعالى من شرفتي الدور العلوي، حيث كان يقف ناشطون من اللجنة، ألقوا منشورات باتجاه الجمهور تحمل شعارات تنادي باستقلال الجزائر، كما أطلقوا مفرقعة نارية غير مؤذية تسببت في حالة من الذعر بين الحاضرين".

"وهكذا أُلغيت تلك المحاضرة، وهكذا باءت مهمة المبعوث الفرنسي بالفشل الذريع الذي بلغ صداه أرجاء العالم، وخاصة فرنسا، لدرجة أن زياراته التي كانت مقررة لدول أخرى في المنطقة اختزلت الى محادثات "مغلقة". لقد قامت كل الإذاعات والصحف والمجلات بنشر ما قمنا به. حقاً، كان ذلك حديث الساعة. لقد كان عملاً صاخباً عكس مدى التضامن القوي والواسع للقطاعات الإجتماعية والسياسية والنقابية والطلابية في الشيلي مع كفاح ونضال الشعب الجزائري المناهض للإستعمار، والذي كان مصيره لاحقاً النصر والاستقلال".

تضامن واسع للمجتمع المدني الشيلي مع الثورة التحريرية

شهدت سنوات اندلاع الثورة الجزائرية انضمام العديد من القطاعات السياسية والإجتماعية من المجتمع الشيلي في العمل التضامني دعماً للقضية الجزائرية. وكان لأفراد الجالية العربية منذ بداية الثورة دوراً حاسماً في التعريف بكفاح الشعب الجزائري وفي اثارة اهتمام قطاعات حساسة من

[20] كاتب وناقد فني فرنسي .عين وزيرا للثقافة في عدة حكومات فرنسية.

المجتمع تجاه قضية انهاء الاستعمار في الجزائر، واكتسب هذا الدور حيوية أكبر مع انشاء اللجنة الشيلية لدعم تقرير مصير الجزائر.

وكانت فئة الشباب أكثر الفئات الإجتماعية حيوية، واحدى القطاعات السباقة في دعم النضال الجزائري منذ بداياته، حيث كان للجمعيات الطلابية، كاتحاد طلاب جامعة الشيلي (FECH) دوراً خاصاً في ضم إتحادات اقليمية الى صفوفه من مدن أخرى مثل فالبارايسو وكونسبسيون وأنتوفاغاستا. وتنديداً بعمليات التعذيب الوحشي الذي تعرضت له مجموعة من قادة الطلاب الجزائريين في الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، تم عرض في عام 1959، بقاعة المحاضرات بالمقر المركزي لجامعة الشيلي في سانتياغو، كتاب "الغرغرينا" (La Gangrena) الذي يروي أساليب التعذيب الوحشي الذي تعرضت له مجموعة من الطلاب الجزائريين اعتقلتهم أجهزة الأمن الفرنسية في باريس، وهو كتاب تم حظره في فرنسا ومصادرته من المطبعة، بعد أن تعرض مؤلفيه للإضطهاد والسجن. ومع استمرار الحرب، أصبحت ممارسات التعذيب التي كانت تتفنن فيها السلطة الإستعمارية وأجهزتها ضد الشعب الجزائري الثائر مكشوفة لدى الرأي العام في الشيلي والعالم بأسره، وقصص التعذيب كثيرة، بعضها شكلت مصدر الهام فنانين عالميين، على غرار الرسام الشيلي الشهير روبرتو ماتا[21] من خلال لوحته الفنية (La Question) التي تجيب على التعذيب خلال حرب الجزائر.

بدورها، لعبت الطبقة العمالية، عبر ممثليها في الإتحاد العام للعمال الشيليين، بقيادة رئيسه كلوتاريو بليست[22]، دوراً نشطاً في دعم ومساندة الشعب الجزائري، لا سيما من خلال العمل المشترك الجدير بالاشادة الذي واظبت

[21] رسم روبرتو ماتا لوحته "La Question" (بالفرنسية يعني: السؤال) المستوحاة من الكتاب الذي كتبه في السجن الكاتب والصحفي هنري أليج ، والذي تم اعتقاله وتعذيبه في سجن الجزائر العاصمة. يروي الكتاب التعذيب الذي مارسه الفرنسيون ضد الثوار الجزائريين خلال حرب التحريرhttps://www.lemondediplomatique.cl/2011/11/roberto-matta-la-question

22 كان كلوتاريو بليست ريفو (1899-1990) أحد أبرز قادة حركة العمال الشيليين والحركة النقابية. في عام 1943 أسس الجمعية الوطنية للموظفين الماليين (ANEF) وكان أحد أشد المؤيدين لوحدة واستقلالية الطبقة العاملة. في عام 1953 ، ساهم في تأسيس الاتحاد العالم للعمال الشيليين (CUT ، والذي كان أول رئيس لها حتى عام 1961. ومنذ توليه رئاسة الاتحاد ، قاد إضرابات ومظاهرات احتجاجا على الظروف الاقتصادية السيئة وعلى استغلال الطبقة العمالية. كان في طليعة الإضرابات الوطنية الكبرى في أعوام 1954 و 1955 و 1956 و 1960 و 1962 ، حيث سجنته حكومات تلك الفترة أربع عشرة مرة. ناشط اجتماعي ذو توجه مسيحي ثوري، شارك في عام 1965 في تأسيس حركة البسار الثوري (MIR). في عام 1968 ، كان من بين الذين شاركوا في عملية اقتحام كاتدرائية سانتياغو، تحت شعار: "من أجل كنيسة مع الشعب ونضاله"، التي قامت بها حركة الكنيسة الشابة (تمهيدًا للحركة المسيحية من أجل الاشتراكية). بعد الانقلاب العسكري عام 1973 ، كان معارضًا نشطًا ضد ديكتاتورية بينوشيه ، وبرز من خلال اداناته لانتهاكات حقوق الشعب. وساهم مع جمعية أسرالمعتقلين والمفقودين، التي كانت مقرها في منزله لسنوات عديدة. في تحدٍ لنظام الديكتاتورية، قاد أول مسيرة للعمال في إحياء ذكرى الأول من مايو في عام 1977. تم تعيينه رئيسًا فخريًا للمؤتمر المعاد تأسيسه للاتحاد العالم للعمال الشيليين الذي عقد في عام 1988 في بونتا دي تراكا، بمنطقة فالبارايسو.

عليه الطبقة العمالية والطلابية بالتعاون مع ممثلي المنظمات النسائية والمفكرين والفنانين والبرلمانيين والنخب السياسية اليسارية[23] خلال الفترة 1957 و1962، والذي شمل حملات تضامنية؛ وعمل توعوي؛ وإجراءات تنديدية لأحكام الإعدام الصادرة بحق المجاهدين[24]؛ ومساعدات إنسانية لصالح اللاجئين والمشردين خارج الجزائر؛ ونشر منشورات اعلامية وكتب تُدين الاستخدام الممنهج للتعذيب كاستراتيجية حربية[25]، والقصف العشوائي ضد السكان المدنيين؛ وأيضاً اصدار اعلانات تطالب بالإفراج عن السجناء السياسيين، وتدين أحكام الإعدام الجائرة وعمليات التصفية الجسدية الانتقائية التي كانت تمارسها الشرطة والجيش الفرنسيان في حق الشعب الجزائري.

وقد أسهم هذا التقارب بين مختلف القطاعات الاجتماعية في بروز حركة واسعة ونشطة في الشيلي تضامنت مع القضية الجزائرية ونددت بالإضطهاد الإستعماري الفرنسي، ومارست ظغوطاً على الحكومة والكونغرس الشيلي لدعم جبهة التحرير الوطني ومساندة الحكومة الجزائرية المؤقتة، حيث أتت هذه الضغوط أكلها فيما بعد، اذ أنه بمجرد أن أعلنت الجزائر استقلالها اعترفت الشيلي بالدولة الجزائرية وكانت من أوائل الدول في أمريكا اللاتينية التي رسّمت علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة الرئيس أحمد بن بلة.

من جهته، سمح التنسيق الذي كان قائماً خلال سنوات الحرب بين لجنة تقرير مصير الجزائر والجالية العربية والحركات الإجتماعية والشعبية بتنظيم العديد من الزيارات لقادة المنظمات والجمعيات الجزائرية، كجبهة التحرير الوطني، والإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، واتحاد العمال الجزائريين، والهلال الأحمر الجزائري، وممثلي الحكومة الجزائرية المؤقتة.

---

[23] لعب الحزب الاشتراكي الشيلي(كجبهة يسارية) دورا رئيسيا في منح الدعم السياسي لجبهة التحرير الوطني خلال حرب التحرير الجزائرية. وفي هذا الصدد ، يؤكد إدواردو سلوم أنه "إلى جانب عمل اللجنة الشيلية لدعم تقرير مصير الجزائر، كان الحزب الاشتراكي، من خلال فروعه، يروج لقضية استقلال الجزائر. وقد استقبل كلودوميرو ألميدا وأنيسيتو رودريغيز وسالومون كوربالان الوفود الجزائرية وتعهدوا بتقديم الدعم الكامل للنضال التحرري الجزائري. تم إصدار منشورات حول النضال التحرري في الجزائر، مع معلومات عن عمل اللجان الأخرى في العالم دعماً لجبهة التحرير الوطني ." مقابلة إدواردو سلوم مع إستيبان سيلفا 8 أكتوبر 2020. للمزيد من المعلومات : https://radio.uchile.cl/2020/08/31/salvador-allende-y-argelia-autodeterminacion-y-soberania-economica/

[24] اكتست قضية الطالبتين اللجزائرتين الصادر في حقهما حكم الإعدام أهمية خاصة ، حيث احتجت منظمات طلابية وجمعيات نسائية للمطالبة بإلغاء هذه الأحكام.

[25] قام اتحاد طلاب جامعة الشيلي، بالتعاون مع اللجنة الشيلية لدعم تقرير مصير الجزائر، في عام 1959 ، بعرض كتاب "La Gangrena"في المقر المركزي لجامعة الشيلي. كتاب يروي التعذيب الذي مارسه عملاء فرنسا الاستعمارية في الجزائر. تم حظر الكتاب في فرنسا وسجن مؤلفيه. في : العالم العربي ، 31 يناير 1960 ، ص.90.

كما انضمت وسائل الإعلام ذات التوجه التقدمي واليساري هي الأخرى إلى حملات الدعم المطالِبة بإنهاء الاستعمار الغربي، من خلال توسيع تغطيتها الإعلامية للوضع الإستعماري وكفاح الشعوب من أجل تقرير مصيرها، وأعارت اهتماماً خاصاً للقضية الجزائرية نظراً لرمزيتها. وفي هذا السياق، برزت بعض وسائل الإعلام الإخبارية، مثل صحف "لا أولتيما أورا" (La Última Hora) و"السيغلو" (El Siglo) و"كلارين" (El Clarín)، التي كانت كثيراً ما تنشر أخباراً وتحاليلاً ومقالات حول حرب التحرير الجزائرية، وهنا نستحضر العمل الإعلامي المميز الذي كان يقوم به الصحفي فرناندو موريو فيانيا الحائز على الجائزة الوطنية للصحافة، دون أن ننسى فضل وكالة الأنباء اللاتينية لكوبا[26] التي شكلت منبعاً لا ينضب، تستقي منه مختلف وسائل الإعلام المعلومات والأخبار باللغة الإسبانية. وفي ظل تلك الطفرة الاعلامية، استطاع الإعلام بفضل تدويله للقضية الجزائرية أن يقف سداً منيعاً أمام بعض القطاعات في الشيلي في دعمها لفرنسا الاستعمارية (مثل وسائل الاعلام الكبرى[27]وبعض النخب) وأن يُبطل أطروحاتها.

عاش الطلبة

"عاش الطلبة الذين يمشون على الأنقاض، رافعين الأعلام عالياً": هكذا تقول المغنية القديرة فيوليتا بارا في مقطع من مقاطع أغنيتها "أحب الطلبة".

تشيد هذه الأغنية التي تم تأليفها في عام 1963 بالدور الرائد للطلبة الشيليين في نضالهم من أجل وطن وعالم متضامن وأكثر عدالة. وقلما نجد مبادرات تضامنية دولية تُجسد ما ورد في أبيات فيوليتا بارا عن الطلبة تضاهي "الحملة الوطنية للتبرع بالكتب لصالح الجزائر"[28] التي أشرف على تنظيمها اتحاد جمعيات الطلبة الجامعيين في عام 1962 في المدن الرئيسية للشيلي،

[26] بالنسبة لوسائل الإعلام الشيلية المكتوبة والمسموعة، أصبحت وكالة الأنباء الكوبية "Prensa Latina "، بفضل توجهها وتغطيتها وعلاقاتها مع المنظمات والقوى المناهضة للاستعمار والاستقلال في إفريقيا ، مرجعًا إعلاميًا وتحليليًا مهمًا للغاية باللغة الإسبانية حول حرب التحرير الجزائرية. تأسست وكالة الأنباء الكوبية (Prensa Latina) في يونيو 1959 بمبادرة من فيدل كاسترو وإرنستو تشي جيفارا تحت إشراف الصحفي خورخي ريكاردو ماسيتي.

[27] على سبيل المثال، الاستياء الذي أثارته افتتاحية صحيفة المركوريو بدعم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، التي نشرت في صحيفة الموندو أرابي (العالم العربي) بعنوان "أكاذيب حول الجزائر في الشيلي". أنظر: موندو أرابي (Mundo Árabe). الجمعة 7 يونيو 1957، سانتياغو، ص3.

[28] موندو أرابي (Mundo Árabe)، 23 ديسمبر 1962.

بالتعاون مع مؤسسات ومنظمات شبابية أخرى مثل الشباب الشيلي ذوي الأصول العربية للإتحاد العربي الوطني الشيلي والمعهد الشيلي العربي للثقافة.

وفي 7 يونيو 1962، وبينما كانت الجزائر تستعد للإعلان رسمياً عن استقلالها، اهتزت شوارع العاصمة على وقع عملية بشعة، أقدم فيها مجرمو منظمة الجيش السري (OAS) على تفجير مكتبة لإحدى الكليات التابعة لجامعة الجزائر بقنابل حارقة في وضوح النهار، حيث التهمت النيران أكثر من 400 ألف كتاب ومخطوط.

ولا شك أن التاريخ سيسجل هذا الإعتداء الذي سيبقى وصمة عار في جبين فرنسا، والذي سيُدوَن في سجل كبرى الحرائق التي شُنّت عبر القرون ضد المكتبات، كمكتبة روما وبغداد والإسكندرية وسراييفو[29].

لقد كانت عملية استهداف المكتبة الجامعية واتلاف آلاف الكتب والمخطوطات القيّمة صدمة بالنسبة للطبقة الطلابية والمثقفة في الشيلي، التي هبت لتنظيم حملة تضامن وطنية لجمع الكتب واهدائها لمكتبة جامعة الجزائر. وقد شهدت الحملة مشاركة أكاديميين وباحثين ومفكرين، وأُجريت فيها أنشطة ولقاءات متنوعة لجمع التبرعات، ونُشرت قوائم الكتب والأعمال التي تم التبرع بها، وكذلك قوائم المطبوعات والنصوص التي تم اقتنائها من خلال هذه الحملة التي كانت للإتحادات الطلابية الممثلة لجامعة الشيلي، والجامعة الكاثوليكية، وجامعة كونسبسيون وجامعة أنتوفاغاستا، وغيرهم من المنظمات الطلابية الأخرى، دوراً نشطاً وحيوياً في انجاحها.

ولعل ما عزز عرى ذلك الترابط الوثيق الذي نُسجت خيوطه في سنوات الحرب التحريرية بين المنظمات الطلابية الشيلية ونظيراتها الجزائرية هو ذلك التوافق في الرؤية الجديدة المتمثلة في النضال من أجل تعليم متحرر خال من أي هيمنة طبقية أو استعمارية أو امبريالية، وهو ما تجلى من خلال حملة التبرع بالكتب الغير مسبوقة لصالح الشعب الجزائري.

[29] أنظر: https://www.mesrs.dz/accueil/-/journal_content/56/21525/50376

حقوق الإنسان والفرع الشيلي لدى الهلال الأحمر الجزائري

لعبت المنظمات والجمعيات الحقوقية في الشيلي دوراً نشطاً في حملات التضامن مع الشعب الجزائري، حيث أشرفت على اطلاق مبادرات إنسانية وإعلامية وأدانت الاعتقالات التعسفية وأشكال التعذيب والإكراه البدني التي كان يتعرض لها الشعب الجزائري بطريقة ممنهجة.

وقد تولى الهلال الأحمر الجزائري مهمة التوعية الشعبية وتأطير التضامن الشيلي لمساعدة أكثر من 300 ألف من اللاجئين والمشردين الجزائريين المنتشرين عبر تونس والمغرب نتيجة القصف الفرنسي الممنهج الذي استهدف المدن والقرى الجزائرية. من جهته، اضطلع الفرع الشيلي لدى الهلال الأحمر الجزائري بدور مهم في تنسيق العمل بين المنظمات الإجتماعية ومنظمات حقوق الإنسان. وجدير بالاشارة الى أن انشاء الهلال الأحمر الجزائري كان على يد جبهة التحرير الوطني الجزائرية كجمعية انسانية، استطاعت أن تنقل عملها خارج الحدود الجزائرية بفضل فروعها التي كانت موجودة في دول متعددة، مثل الشيلي، بهدف الترويج لقضية تقرير مصير الشعب الجزائري وحشد الاعتراف الدولي لصالح القضية الجزائرية.

وقد تأسس الفرع الشيلي في عام 1957 بقيادة عمر روميي فيرا[30]، أحد مؤسسي اللجنة الشيلية لدعم تقرير مصير الجزائر، حيث أدار الفرع نشاطه وعمله من العاصمة سانتياغو ومن مدن أخرى، مثل فالبارايسو وفينيا ديل مار وكونسبسيون. وقام الفرع بالتعاون مع الحركة الطلابية والجمعيات الإنسانية والحركات الإجتماعية، خلال الفترة بين 1957 و1962، بتنظيم العديد من الحملات الوطنية بهدف جمع الأدوية والمستلزمات الطبية والملابس لمساعدة الجرحى والعائلات النازحة واللاجئين ضحايا الحرب. كما كان له دوراً مهماً في اطلاع السلطات الحكومية والكونغرس والمنظمات الإجتماعية والسياسية ووسائل الإعلام في الشيلي بالإنتهاكات الخطيرة ضد حقوق الإنسان التي كانت تمارسها أجهزة القمع التابعة للسلطة الاستعمارية في حق الشعب الجزائري الأعزل.

وعلى خطى اللجنة الشيلية لدعم تقرير مصير الجزائر، استنكر الفرع الشيلي لدى الهلال الأحمر الجزائري بدوره أحكام الإعدام التي صدرت بحق النشطاء الجزائريين الشباب المطالبين بالإستقلال، وأدان في فبراير 1958 قضية المجاهدتين جميلة بوحيرد وجميلة بوعزة، اللتين حُكم عليهما تعسفياً بالإعدام من قبل المحكمة العسكرية بالجزائر العاصمة، حيث لقيت القضية

[30] أنظر العالم العربي (Mundo Árabe)، الجمعة 19 يوليو 1957. ص 3. أنظر: الهلال الأحمر كرمز لسيادة هذه الدولة العربية . العالم العربي (Mundo Árabe)، 1 يناير 1957. صفحة 17. أضرار وخسائر حرب التحرير.

تنديداً واسعاً في الأوساط الطلابية في الشيلي التي تعاطفت مع المناضلتين الجزائريتين. وفي خطوة استنكارية، تجمعت حشود من الطلبة والأساتذة في المدرسة الصيفية الدولية التابعة لجامعة الشيلي، في حضور طلاب من جميع أنحاء البلاد ومن جامعات أخرى لدول أمريكا اللاتينية، وقامت بإصدار بيان تضمن ادانة أحكام الإعدام وتأكيد الدعم والتضامن مع الطالبتين الجزائريتين، فيما قامت مجموعة من الطلاب حينها بتوزيع نسخ من البيان على السفارة الفرنسية وسفارات أخرى في سانتياغو، وأيضاً ارسال رسالة إلى الرئيس الفرنسي رينيه كوتي، تطالب فيه هذه الحشود بالإلغاء الفوري لهذه الأحكام الجائرة في حق المناضلتين.

من جانبها، بعثت مجموعة من البرلمانيين من مختلف الأطياف السياسية رسالة بإسم الكونغرس الشيلي إلى الرئيس الفرنسي يطالبونه فيها "العفو عن الطالبتين الجزائريتين المحكوم عليهما بالإعدام من المحكمة العسكرية لمدينة الجزائر"، وكان من بين الموقعين على هذه الرسالة: الأعضاء في مجلس الشيوخ آنذاك، فرانسيسكو بولنس سانفوينتس عن حزب المحافظين؛ وخوان أنطونيو كولوما عن حزب العمل الزراعي الحاكم؛ وراؤول أمبويرو، وأنيسيتو رودريغيز[31] عن الحزب الاشتراكي.

حضور فاعل لجبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة في الشيلي

بمجرد أن اشتعل فتيل الإنتفاضة الجزائرية، تضاعفت وتوالت زيارات قادة جبهة التحرير الوطني والحكومة الجزائرية المؤقتة إلى الشيلي والى بعض دول أمريكا الجنوبية.

في أكتوبر 1960، حط وفد رفيع المستوى من الحكومة المؤقتة الرحال بالشيلي في اطار جولته عبر أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وكان في استقبال الوفد الجزائري، الذي كان يرأسه العضو في المجلس الوطني للثورة بن يوسف بن خدة، بمطار سيريوس، رئيس اللجنة الشيلية لدعم تقرير مصير الجزائر ماركو أنطونيو سلوم وقادة الجاليات العربية بالشيلي، الى جانب رئيس الإتحاد العام للعمال الشيليين، كلوتاريو بليست، وباتريسيو فرناندیز، رئيس إتحاد الطلبة لجامعة الشيلي.

وضم الوفد الجزائري حينها كل من غنيش الوساني، وعبد القادر بوتران، ونور الدين ناصر، وعمر سوكال، ومحمد العربي وألفريد بيرينغر. ومن باب التعريف بشخصية بيرينغر[32]، فهو قس كاثوليكي جزائري، معروف بنضاله النشط من أجل استقلال الجزائر، وسبق له أن أجرى قبل هذه الجولة سلسلة

[31] العالم العربي (Mundo Árabe)، 19 فبراير 1958.ص16

[32] "الشعب الشيلي أدرك الحقيقة حول الجزائر". العالم العربي (Mundo Árabe). 31 أكتوبر 1960، ص8.

من الزيارات إلى العديد من بلدان أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك الشيلي[33]، حيث مثل جبهة التحرير الوطني ونددا آنذاك بالقمع وجرائم التي اقترفها الإستعمار في الجزائر، الاّ أن هذه المرة عاد الى الشيلي بصفته عضو في وفد الحكومة المؤقتة.

ويقول بن يوسف بن خدة، رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة، في أعقاب هذه الجولة الدولية، معلقاً على العلاقة بين الجزائر ودول أمريكا اللاتينية: *"ان شعوب أمريكا اللاتينية هي شعوب مناهضة للإستعمار ومتعاطفة مع قضية الشعب الجزائري وتسانده بقوة، ومتأثرة ببطولة وصلابة هذا الكفاح الذي لا يزال مستمراً منذ ست سنوات ضد امبريالية قوية (...) وحتى يتسنى لنا فهم ما يجري اليوم في افريقيا وما نريد أن نفعله في الجزائر، يجب أن نفهم أولاً ما يجري في أمريكا اللاتينية (...) فمنذ قرن ونصف، انتزعت هذه الدول استقلالها وانفصلت عن اسبانيا (...) وقد تبين اليوم أن ذلك الإستقلال لم يكن سوى مجرد وهم، لأن الإمبريالية البريطانية، وبعدها الأمريكية، نجحت في بسط هيمنتها على الشعوب بانتهاجها سياسة "فرق تسد" (...) وبعد عام 1940، كل القارة تناضل من أجل تحقيق استقلالها الثاني، وهو الإستقلال الحقيقي، وكأن هذه الشعوب تريد أن تقول لنا "لا تقعوا في نفس الفخ أو نفس الخطأ الذي وقعنا فيه[34]"*.

التضامن مع القضية الجزائرية: همزة وصل بين الشيلي وافريقيا

إن الدعم والتضامن الشيلي اللذين حظي بهما نضال الشعب الجزائري أثناء مسيرته نحو تحقيق استقلاله سمح بخلق جسور تقارب وبناء علاقة بين منظمات وجمعيات المجتمع المدني الشيلي وبعض دول القارة الإفريقية، التي لم يكن يُعرف عنها الكثير في الأوساط الشعبية في تلك الفترة نظراً لبعدها جغرافياً، حتى أنه على المستوى الرسمي كان التواصل مع دول هذه القارة وشعوبها في تلك الفترة غالباً ما يتم عبر التنسيق مع الدول الأوروبية المستعمرة لهذه الدول.

[33] سافر القس الكاثوليكي الجزائري ألفريد برينغير عبر معظم أنحاء أمريكا اللاتينية للتنديد بالاستعمار الفرنسي والتعريف بالقضية الجزائرية. تعرض للاضطهاد الممنهج من قبل السفارات والقنصليات الفرنسية من خلال عملاء المخابرات الخارجية. وفي فبراير 1959، حكمت عليه المحاكم الاستعمارية غيابيًا بالسجن 10 سنوات. زار الشيلي عدة مرات مع وفود مختلفة من جبهة التحرير الوطني وقضى بضعة أشهر كلاجئ في الشيلي. خلال رحلة تبشيرية إلى كوبا، ألغت الحكومة الفرنسية جواز سفره لمنعه من مواصلة السفر إلى مدينة نيويورك لحضور الجلسة الخاصة للأمم المتحدة حول حق تقرير مصير الجزائر. على الرغم من الإجراء المتخذ ضده ، تمكن بيرينغير من السفر إلى الولايات المتحدة ومواصلة جولته في المكسيك وأمريكا الوسطى ، بفضل تضامن الثورة الكوبية الوليدة التي منحته جواز سفر كوبي بصفته مراسلًا خاصًا لوكالة برينسا لاتينا (Prensa Latina). وبعد الاستقلال، عاد إلى الجزائر وانتخب نائبا للمجلس الوطني التأسيسي. كما عمل مستشارا للرئيس بن بلة. انظر: برينجير، أبي ألفريد. (1966). كاهن من الجزائر في أمريكا اللاتينية. 1959-1960. دار النشر الجزائرية. الجزائر، ص 137-152.

[34] جريدة المجاهد، رقم 76، بتاريخ 5 يناير 1961، الجزائر، ص5. ترجمة خاصة.

في سبتمبر 1958، أجرى وفد من السفراء والقادة الأفارقة زيارة للعاصمة سانتياغو- الأولى من نوعها- كان الهدف منها اطلاع الشعب الشيلي بموقف الدول الإفريقية المستقلة تجاه حرب التحرير الجزائرية، وتأكيد اعترافها بجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للجزائر في نضالها من أجل الإستقلال.
وفي خمسينيات القرن الماضي، كانت مصر[35] الدولة الإفريقية الوحيدة التي كان لديها سفارة في سانتياغو، والتي تم انشائها في أعقاب قيام الجمهورية العربية المتحدة[36]. وفي ظل ندرة التمثيل الإفريقي دبلوماسياً في الشيلي، إضطلعت اللجنة الشيلية لدعم تقرير مصير الجزائر بدور أساسي في التحضير لزيارة الوفد الإفريقي وفي تنسيق جدول أعماله مع الجهات الرسمية المحلية.
لقد جاء الوفد الإفريقي في هذه الزيارة من أجل أن ينقل للشعب الشيلي تضامن الشعوب الإفريقية مع نضال الشعب الجزائري، وكان ذلك تجسيداً لما ورد في الإتفاقات التي تمخضت عن مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة، الذي عقد بمدينة أكرا بغانا[37] في 15 أبريل 1958، والذي أجمعت فيه الأطراف المشاركة على ضرورة حشد الدعم الدولي لصالح الثورة الجزائرية. وشكل هذا المؤتمر التاريخي، الذي ترأسه الزعيم الغاني، كوامي نكروما[38]، علامة فارقة في الكفاح التحرري بإفريقيا وفي تعزيز الوحدة الإفريقية، حيث حظي الوفد الجزائري الممثل لجبهة التحرير الوطني عند وصوله الى العاصمة أكرا باستقبال حار، ولقي دعماً واسعاً من المندوبين الأفارقة. ويقول فرانز فانون- أحد أعضاء الوفد- بهذا الخصوص، أن الثورة الجزائرية كان يُنظر إليها في مؤتمر أكرا كمعقل للشعوب ونقطة ضعف النظام الاستعماري و"كل

[35] في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي ، كانت لدى الشيلي علاقات ثنائية مع مصر وسوريا. تعود العلاقات التجارية مع مصر الى عام 1929، وفي عام 1957، تم ترسيم العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. انظر-https://chile.gob.cl/egipto/relacion-bided/relaciones-bided. فيما يخص سوريا، أقيمت العلاقات الدبلوماسية في عام 1954 ، على مستوى السفراء غير المقيمين ولاحقًا مع السفارات المقيمة في سانتياغو ودمشق .انظرhttps://chile.gob.cl/siria/relacion-bided/relaciones-bided

[36] دامت الجمهورية العربية المتحدة من عام 1958 الى عام 1961 ، وكانت نتاج الوحدة بين مصر وسوريا. رئيسها جمال عبد الناصر. عندما غادرت سوريا الاتحاد، استمرت مصر في حمل هذا الاسم رسمياً حتى عام 1971. اعترفت الشيلي بالجمهورية العربية المتحدة في فبراير 1958 ، وعينت السفير غونزالو مونت ريفاس كسفير مفوض لشيلي لدى هذه الجمهورية. انظر : وزارة العلاقات الخارجية الشيلية. 1958. مذكرات وزارة العلاقات الخارجية. "الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة"، ص 75-76.

[37] عُقد أول مؤتمر للشعوب الافريقية في أكرا، بغانا، في 15 أبريل 1958. تم تنظيمه من قبل قادة سياسيين أفارقة لعقد لأول مرة مؤتمر الوحدة الإفريقية (الوحدة والتكامل والسيادة لإفريقيا المستقلة) في دولة افريقية. منطقة .حضر المؤتمر ممثلو كل من: إثيوبيا، غانا، غينيا ، ليبيريا، ليبيا، المغرب، السودان، تونس، الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا)، جبهة التحرير الوطني (الجزائر)، واتحاد شعوب الكاميرون. في 25 مايو 1963 ، بأديس أبابا (إثيوبيا)، عقد اجتماع تاريخي آخر، والذي أعطى استمرارية للمؤتمر الأول للدول الافريقية المستقلة الذي أنشئت على اثره منظمة الوحدة الأفريقية.

[38] كان كوامي نكروما أول رئيس لغانا في عام 1957 بعد أن أصبحت أول دولة مستقلة في افريقيا جنوب الصحراء. كان واحدا من أكثر القادة نفوذا في الحركة الإفريقية وفي الكفاح من أجل الاستقلال والوحدة الافريقية . كان أحد المؤسسين الكبار لمنظمة الوحدة الأفريقية (OAU)التي تأسست في عام 1963، والتي سبقت الاتحاد الافريقي الحالي.

مندوب جزائري استُقبل مثل ذلك المنقذ الذي جاء ليطرد الخوف والإرتجاف وعقدة النقص من لحم المستعمَر"[39].
وترأس الوفد الإفريقي-الذي كان مشكلاً من ممثلين لغانا وإثيوبيا والإتحاد الإفريقي- المبعوث الخاص للرئيس نكروما وسفير غانا لدى الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، دانييل أحملينغ شامبان، وتضمن جدول أعمال هذه الزيارة في مستهلها عقد جلسة خاصة مع رئيس الجمهورية، كارلوس ايبانيز ديل كامبو، بقصر الرئاسة (لامونيدا)[40]، تلته سلسلة من اللقاءات جمعته مع كل من رئيس مجلس الشيوخ، غييرمو بيريز دي أرسي (حزب العمل الزراعي)؛ ورئيس مجلس النواب، خوان لويس ماوراس (الحزب الراديكالي)؛ وبرلمانيين؛ وقادة أحزاب يسارية؛ وممثلين للإتحاد العام للعمال الشيليين؛ وقادة الإتحادات طلابية؛ وممثلين لمنظمات حقوقية؛ وقادة الجمعيات الممثلة للجالية العربية في الشيلي.
وتم في ختام هذه الزيارة عقد مؤتمر صحفي حضره جمع كبير من الصحفيين المحليين والدوليين بفندق كاريرا، وسط العاصمة سانتياغو، تطرق فيه أعضاء الوفد الى فحوى الاجتماعات التي عُقدت مع رئيس الجمهورية ومع المسؤولين الشيليين، وأكدوا فيه عن موقف الدول الإفريقية المستقلة الداعم والمتضامن مع الثورة التي كانت تقودها جبهة التحرير الوطني من أجل استقلال الجزائر وتحرير شعبها من الهيمنة الإستعمارية.

موقف البرلمان الشيلي الداعم لإستقلال الجزائر

في 7 ديسمبر 1960، أرسلت اللجنة الشيلية لدعم تقرير مصير الجزائر برقية إلى رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة، بن يوسف بن خدة، لإخطاره بالخطوة التي أقدمت عليها مجموعة من البرلمانيين في الشيلي بشأن العريضة التي قام بالتوقيع عليها 44 عضواً من مجلسي النواب والشيوخ، والتي تم إرسالها إلى رئيس جمهورية الشيلي دعماً لإستقلال الجزائر والإعتراف به.
وتضمنت العريضة مطالبة الرئيس خورخي أليساندري وحكومته بالإعتراف بالجمهورية الجزائرية، وبالتصويت من خلال المندوب الشيلي لدى الأمم المتحدة لصالح الإعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة خلال جلسة الجمعية

[39] [39] فانون، فرانتز (1965) من أجل الثورة الافريقية .المكسيك، صندوق الثقافة الاقتصادية (Fondo de Culctura Económica)، ص 174.
[40] صحيفة لا ناسيون (La Nación) لسانتياغو، 23 سبتمبر 1958.

العامة للأمم المتحدة التي كانت مخصصة لمناقشة ملف انهاء الاستعمار، في ديسمبر 1960[41].
وأفادت اللجنة في برقيتها أيضاً أن رابطة الإتحادات الطلابية في الشيلي وقعت هي الأخرى على هذه العريضة، وأنها تساهم بشكل فاعل في مساعي الإعتراف بالحكومة الجزائرية.
ومع مرور السنوات، تبين أن تلك الرسالة التي بعث بها البرلمانيون لم تكن تعكس الدعم والتضامن الشيلي مع القضية الجزائرية فحسب، بل عكست أيضاً مدى إلتفاف البرلمانيون على إختلاف توجهاتهم السياسية والإيديولوجية حول قضية عادلة، كانت تتمثل في استقلال الجزائر[42]. وتجلى ذلك واضحاً من خلال الشخصيات التي وقعت على هذه الوثيقة، والتي كان ينتمي بعضها لأحزاب اليمين، على غرار الحزب الوطني الشعبي، وبعضها لأحزاب الوسط مثل الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الراديكالي، وأحزاب اليسار كالحزب الشيوعي والإشتراكي، على شاكلة إدواردو فراي وسلفادور أيبندي، اللذان وصلا كلاهما فيما بعد الى سدة الرئاسة.

الإعتراف الفوري بالجمهورية الجزائرية المستقلة

فور الإعلان عن استقلال الجزائر في 5 يوليو 1962، حذت الشيلي حذو دول العالم الأخرى وسارعت للإعتراف باستقلال الشعب الجزائري، إذ لم يمض يومان عن ذلك التاريخ حتى رسّمت اعترافها بالدولة الجزائرية الحديثة، منصبةً في عام 1963 المحامي والأكاديمي بجامعة الشيلي، أوخينيو فيلاسكو ليتلبير[43]، سفيراً لها في الجزائر وتونس.
وجاء في نص الرسالة التي بعث بها الرئيس الشيلي خورخي أليساندري، بتاريخ 5 يوليو 1962 ما يلي: *"معالي رئيس الحكومة المؤقتة للدولة الجزائرية: أود أن أعبر عن عميق إرتياحي للخطوة فائقة الأهمية التي مضت*

---

[41] القرار 1514 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمصادق عليه في 14 ديسمبر 1960. الإعلان عن منح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة شكل حجر الأساس لعمليات إنهاء الاستعمار في العالم.
[42] من بين 44 برلماني الذين أيدوا استقلال الجزائر، الأعضاء في مجلس الشيوخ، بلاس بيولي، عن الحزب الوطني الشعبي؛ وكارلوس مارتينز سوتومايور، عن الحزب الراديكالي؛ سلفادور أيبندي، وراؤول أمبيرو، وأنيسيتو رودريغو عن الحزب الاشتراكي؛ وتوماس رييس، توماس بابلو، رفائيل أغوستين غوموسيو، ريبان فونتيألبا، بيدرو فيديلا، وخوسيه مسالم من الحزب الديمقارطي المستقل؛ والأعضاء في مجلس النواب خوسيه كاديمارتوري، وخوسيه فونسيا، وألبينو بارا عن الحزب الشيوعي؛ وماريو باليسترو، ورامون سيلفا أويوا، عن الحزب الاشتراكي.
جريدة المجاهد (El Moudjahid)، رقم 75، 29 يناير 1961، الجزائر، ص 9.
[43] محام خريج جامعة الشيلي. أستاذ في القانون المدني بكلية الحقوق بجامعة الشيلي منذ عام 1943. أستاذ التربية المدنية والتشريعات الاجتماعية في المدرسة الوطنية للفنون الرسومية بمعهد الفنون من عام 1941 إلى عام 1946. أستاذ في القانون الخاص بكلية العلوم السياسية والإدارية في جامعة الشيلي في الفترة من 1956 إلى 1957. مدير معهد الحقوق لجامعة الشيلي منذ 14 يوليو 1956 .وعين سفيرا لشيلي لدى الجزائر وتونس في 20 مايو 1963 الى 1 ديسمبر 1964. تم تمديد فترة عمله كسفير حتى 28 فبراير 1965 .
بعد عودته إلى الشيلي، عاد الى عالم الدراسة بعد اختياره عميداً لكلية القانون والعلوم الاجتماعية لجامعة شيلي في 1 يونيو 1965 .في المجال السياسي، كان ناشطا في الحزب الراديكالي، حيث ترأس قسم التقنية للحزب بين عامي 1956 و1958. ترأس النادي الرياضي لجامعة تشيلي خلال الفترة 1946-1953 ورئيس الرابطة المركزية لكرة القدم في شيلي من 1957-1958.

فيها الجزائر، اذ بتكريس استقلالها ستمارس كامل سيادتها في تقرير مصائر شعبها، وستلتحق بمصاف الدول الحرة. ولكم مني خالص التهاني، ومن الحكومة أطيب التمنيات بالإزدهار للأمة الجزائرية[44]".

منذ بداية الثورة التحريرية عام 1954 وحتى استرجاع السيادة الوطنية وتنصيب الحكومة الجزائرية المستقلة عام 1962، سار الشعبان، الشيلي والجزائري، في بناء علاقة قائمة على التضامن مع النضال التحرري وعلى نبذ الاستعمار انطلاقاً من إيمانهما المشترك والراسخ بمبدأ حرية تقرير مصير الشعوب والدفاع عن سيادتها. ولعل اعتراف حكومة الشيلي المبكر بدستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بعد يومين فقط من تشكيل حكومتها المستقلة دليلاً على مدى صلابة ومتانة تلك العلاقة التي نشأت وترعرعت بين الشعبين على أسس قيم التضامن المتبادل، والتي مهّدت لبروز دبلوماسية شعبية سبقت ترسيم العلاقات الثنائية بين البلدين.

[44] "هكذا رحبت شيلي بالجزائر". العالم العربي (Mundo Árabe)، 17 يوليو 1962 ، الصفحة 1 ، الغلاف . إدواردو فراي وخورخي لافانديروس والمتطرفين أومبيرتو مارتينز وكارلوس مارتينيز سوتومايور والعضو في مجلس النواب آنا أوغالدي. وكان هناك أيضا أعضاء في مجلس النواب عن الحزب الديمقارطي المسيحي.

الفصل الثاني

العلاقات الشيلية الجزائرية: من الإستقلال الى حكم أيبندي وبومدين

بدأت العلاقات بين الشيلي والجزائر تشهد تطوراً ملموساً مع بداية الإنتفاضة الجزائرية، وذلك بفضل التقارب الذي كان سائداً بين مختلف جمعيات ومنظمات المجتمع المدني الشيلي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية.
وقد كان إعتراف حكومة الرئيس خورخي أليساندري رودريغيز (1958-1964) بالدولة الجزائرية المستقلة انطلاقة لمرحلة جديدة في العلاقات الجزائرية الشيلية، بحيث لم تمر سوى أشهر قليلة منذ أن أسس البلدان علاقاتهما الدبلوماسية حتى قامت الشيلي بفتح سفارة لها في الجزائر (تغطي تونس والمغرب). وعلى الرغم من أن العلاقات الدبلوماسية بين الشيلي والمغرب كانت قائمة منذ عام 1961، الاّ أن حكومة الشيلي آنذاك منحت الأولوية لعلاقاتها مع الجزائر نظراً لتاريخ الصداقة والتضامن الذي جمع الشعبان، ونظراً أيضاً لما تحظى به الجزائر من وزن سياسي وتأثير على الصعيد الإقليمي، والذي جعلها (ولا تزال) أهم دولة في المنطقة المغاربية.

اطار جديد للعلاقات الشيلية الجزائرية

إن الحديث عن نشأة وتطور العلاقات بين الشيلي والجزائر وشعبيهما يقتضي الأخذ بعين الاعتبار بعض السياقات التاريخية، وأبرزها السياق العالمي للحرب الباردة؛ ومرحلة تصفية الإستعمار في القارات الثلاث[45]؛ وبروز العالم الثالث[46] الذي شكلت دوله حركة عدم الانحياز.
وقد تجلت تلك الصداقة التي ميزت العلاقة الثنائية بين البلدين في التوافق في الرؤى والمواقف ووحدة الأهداف لسياستهما الخارجية إزاء التغيرات الحاسمة التي كان يشهدها النظام العالمي في تلك المرحلة.
داخل المجتمع الشيلي، أصبحت المطالبة بضرورة محاربة الفقر واللامساواة، واجراء تغييرات هيكلية وجذرية على النموذج الاقتصادي الذي فرضته الرأسمالية من خلال الأوليغارشية المالية وشركاتها عبر الوطنية، تتوسع تدريجياً وتمتد الى قطاعات اجتماعية وسياسية واسعة –غير الجناح اليساري- مثل الحزب الديمقراطي المسيحي، والحزب الراديكالي ذو التوجه العلماني والليبرالي.

[45] يُقصد بها عملية استقلال الشعوب وسيادة الشعوب الخاضعة للاستعمار الأوروبي، وبشكل أساسي، في آسيا، الشرق الأوسط وأفريقيا، والتي تسارعت بعد الحرب العالمية الثانية. وقادت هذه العملية جبهات شعبية تحررية، التي نشأت بينها تحالفات اكتسبت حيوية أكثر بفضل مختلف الحركات، على غرار حركة عدم الانحياز، وتريكونتيننتال.

[46] تم استخدام مصطلح العالم الثالث من الديموغرافي الفرنسي ألفريد سوفي، في مقالته بعنوان: "ثلاث عوالم، وكوكب"، المنشور في الجريدة الأسبوعية (L´Observateur)، في 14 أكتوبر 1952. يشير في مقاله إلى: "نتحدث عادة عن عالمين ، عن مواجهتهما المحتملة، عن تعايشهما، وما إلى ذلك، وغالبا ما ننسى أن هناك عالم ثالث. هو مجموعة تلك الدول التي يطلق عليها اسم الدول المتخلفة. هذا العالم الثالث، تم تجاهله، واستغلاله، واحتقاره، يريد أن يكون له شأن". تم اعتماد المصطلح على نطاق واسع، ليحل محل مصطلح البلدان المتخلفة، الذي كان يعتبر اهانة لهذه الدولة.

وهكذا، بدأت دائرة الإستياء الشعبي تتسع، وأصبحت العديد من المطالب والقضايا- التي طالما شكلت أولويات الأحزاب اليسارية والحركة الشعبية في نضالها عبر العقود- تتبناها قطاعات اجتماعية وسياسية وثقافية واسعة، بعد أن تحولت الى مطالب مشروعة. والأمثلة كثيرة في هذا الشأن، بالإمكان ذكر على سبيل المثال لا الحصر: عملية استحواذ الدولة على نسبة من أسهم شركات التعدين الكبرى (تمهيداً لتأميم مناجم النحاس) التي رّوج لها الرئيس فراي؛ الإصلاح الزراعي بهدف التخلص من الاقطاعية، الذي كان مدعوماً من الكنيسة الكاثوليكية في الشيلي؛ قانون المشاركة الشعبية الذي ينص على تشجيع المنظمات المجتمعية وتعزيز مشاركة القطاعات المهمشة في القرارات الوطنية، الذي جاء بمبادرة من الحزب الديمقراطي المسيحي؛ وقانون تعزيز قطاع التصنيع لتقليص الواردات، الذي ساهمت في صياغته قطاعات سياسية واجتماعية كانت تتبنى نفس الرؤية التنموية.

من ناحية أخرى، فإن تجسيد مبدأ الدولة الاجتماعية (الذي تم تطبيقه منذ ثلاثينيات القرن الماضي) سمح بتعزيز دور الدولة ومؤسساتها، ومنحها الأدوات المؤسسية المشروعة لتغيير النظام الاجتماعي حتى تمضي في تحقيق العدل والمساواة بين كافة شرائح المجتمع؛ وفي نفس الوقت، سمح هذا الدور الذي أصبحت تتمتع به الدولة اقتصادياً بتعزيز الملكية العامة وأشكال جديدة للملكية الإجتماعية والتعاونية. في حين أصبحت الحاجة إلى إقحام الشيلي في نوع آخر من العلاقات في مجال التنمية الاقتصادية والتبادل مع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والدول الناشئة في الجنوب، تكتسب شيئاً فشيئاً أهمية بالغة.

وقد سمحت هذه المعطيات الجديدة (السالف ذكرها) بتحسيس قطاعات سياسية واجتماعية واسعة، التي أدركت بأن التغلب على التبعية والتخلف لن يكون ممكناً إلاّ ببناء استراتيجية مشتركة للدول المتخلفة والتابعة[47] من العالم الثالث[48].

---

[47] تثير نظرية التبعية أن التخلف هو نتيجة لعملية تاريخية لها علاقة بتطور وتوسع الدول الرأسمالية الكبيرة. من عواقب ديناميكيات الاقتصاد الرأسمالي ظهور دول مركزية ودول هامشية، وخلق مزيد من الثروات لدول الشمال وفقر وتوترات سياسية لدول العالم الثالث. وبالتالي، فإن التنمية الرأسمالية للبلدان المتقدمة تعيق مسار التنمية في بلدان العالم الثالث. ان مصدر التنمية الرأسمالية هو استغلال ثروات العالم الثالث من قبل بلدان المركز ومن الآليات المالية التي تصب في مصالحها. كان أصل نظرية التبعية في أمريكا اللاتينية ومفاهيمها هي جزء من تقليد التحليل الماركسي على تناقض الهامش والمركز. من بين المنظرين البارزين: أندريه غوندر فرانك، روي ماورو ماريني، فرناندو إنريكي كاردوسو، أنيبال كيخانو، تيوتونيو دوس سانتوس وسيلسو فورتادو.

[48] كان مفهوم العالم الثالث في الشيلي في سنوات الستينيات ليس فقط متداول عند اليسار، ولكن أيضا عند ممثلين بارزين للأحزاب ذات التوجه المسيحي، كما تجلى من خلال الكلمة التي ألقاها رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الديمقراطي المسيحي، خوسيه فونيكا ، أثناء تدخله تكريماً للجمهورية العربية المتحدة: "على المستوى الدولي، ناصر، إلى جانب نهرو وتيتو، ترأس ما يسمى الجبهة الثالثة، التي تسعى لضم البلدان التي تنبذ كل أشكال الإمبريالية، ودعم السلام، ومناهضة الاستعمار والدفاع عن تقرير المصير ." مجلس الشيوخ الشيلي، الدورة 27، في 27 يوليو 1965 .

ولعل ما مميز العلاقة بين الجزائر والشيلي منذ بداياتها هي تلك القناعة التي أخذت تترسخ لدى قطاعات واسعة من المجتمع ولدى حكومات تلك الفترة حول ضرورة إنهاء الاستعمار وما قد يترتب عنه من تداعيات على النظام العالمي[49].

وبخصوص هذه العلاقة، تقول المؤرخة أوجينيا باليراكي: "ان التعبئة الإجتماعية والسياسية لعبت دوراً ثانوياً في عملية تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الشيلي والجزائر في عام 1963 (...) لقد تحققت هذه العملية في عهد حكومة الرئيس خورخي أليساندري المحافظة بفضل وزير خارجيتها آنذاك، كارلوس مارتينيز سوتومايور (من الحزب الراديكالي) الذي لم يكن ينظر الى العلاقات الدولية بمنظور كلاسيكي وتقليدي (...) بالنسبة لمارتينيز سوتومايور، كانت مسألة تصفية الإستعمار من أهم العمليات في تلك الفترة، وانطلاقاً من رغبته في تطوير سياسة خارجية منفتحة على مناطق أخرى من العالم-ليس فقط على الولايات المتحدة- فقد تقرر فتح السفارة الشيلية في الجزائر؛ هذا البلد الذي كان ولا زال رمزاً للنضال والصمود بفضل ثورته التحريرية[50]".

لقد كان لعملية انهاء الاستعمار ورحيل الإنتداب وبروز دول جديدة، الى جانب اعتراف الشيلي بالدولة الجزائرية واقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين، تأثيراً أيضاً على تطور السياسة الخارجية للشيلي في الفترة ما بين 1962 و1973، حيث تم تطوير مفاهيم جديدة لمبدأ التبادل والتعاون.

وفي هذا الصدد، تؤكد البروفيسورة باليراكي أن ملامح هذا التأثير تجلت في عهد حكومة الرئيس خورخي أليساندري، وبشكل أوضح خلال حكومة الرئيس ادواردو فراي مونتالفا (الحزب الديمقراطي المسيحي) الذي أسس علاقات وأقام سفارات في دول جديدة كانت قد حصلت على استقلالها حديثاً بموجب عملية انهاء الإستعمار؛ وهو ما سمح للشيلي بأن تستوعب تلك التحولات التي غيرت النظام الدولي، وأتاح لها امكانية تبني سياسة خارجية مغايرة. وتضيف باليراكي أن هذا الأمر كان له أهمية خاصة بالنسبة لدولة مثل الشيلي، التي كانت لديها بعض الخبرة والتقاليد الدبلوماسية على الساحة الدولية من خلال تعاملها مع الولايات المتحدة وأوروبا الغربية بشكل أساسي، ولذلك كانت عملية إنهاء الاستعمار بالنسبة لها في تلك الفترة بمثابة "زلزال"، نوعاً من "الثورة" كانت تعيشها الساحة الدولية[51].

---

[49] باليراكي، أوخينيا (2020) "الشيلي، والجزائر، والعالم الثالث في سنوات الستينيات والسبعينيات" .الثورة المتشابكة. في: توماس فيلد جونيور، ستبلا كريب، فاني بيتينا (2020) (2020) أمريكا اللاتينية والحرب الباردة .أخبار جامعة كارولاينا الشمالية. الولايات المتحدة.

[50] مقابلة لأوجينيا باليراكي خصت بها استيبان سيلفا في اطار هذا البحث "شيلي والجزائر: تاريخ تضامن مشترك صمد أمام اختبار الزمن"، 14 أكتوبر 2020.

[51] المرجع نفسه.

وبفضل ذلك الإنفتاح في العلاقات، استطاعت الشيلي أن تتكيف مع التحولات العميقة التي كان يشهدها النظام الدولي، وأن تتقرب من دول جديدة، وتستكشف مجتمعات ومناطق لم تكن معروفة لديها آنذاك أو تم تجاهلها في الماضي. كما كان لهذه السفارات الجديدة دوراً فاعلاً في معرفة الواقع الإجتماعي والإقتصادي والثقافي والسياسي لتلك الدول التي تم تطبيع العلاقات معها، والتي بفضلها أصبح ممكناً اقامة علاقات رسمية ودبلوماسية مع دول ناشئة أخرى.

وتقول المؤرخة باليراكي ان احدى المهام الرئيسية التي كُلف بها السفراء الشيليين الأوائل منذ افتتاح السفارة في الجزائر كانت تتمثل في اعداد تقارير مفصلة عن السياسة الجزائرية، وعن الأحزاب السياسية والأحداث التي كانت تشهدها الساحة الوطنية. "كانت الجزائر في تلك الفترة تعيش على وقع تغيرات سياسية كبيرة، ليس فقط لحصولها آنذاك على الإستقلال، وانما أيضاً لما عرفته الساحة السياسية من أحداث على غرار انتخاب أول رئيس للجزائر المستقلة، أحمد بن بلة (...) ولكن كانت الجزائر أيضاً بالنسبة لممثلي الحكومة الشيلية نقطة انطلاق مهمة للسفر نحو دول إفريقية أخرى، مما سمح لهم بالإطلاع على واقع شعوبها والتعرف عن قرب على عمليات تصفية الإستعمار التي كانت جارية، وعلى القادة السياسيين لهذه الدول. فبالنسبة لدولة بعيدة جغرافياً مثل الشيلي، فقد كان ذلك أمراً غير مسبوق[52]"، على حد قول المؤرخة.

وبخصوص النهج الجديد للسياسة الخارجية الشيلية في تلك الفترة، تؤكد باليراكي أنه "في سياق الحرب الباردة، كان لقرار فتح السفارة في الجزائر أهدافاً أخرى بالنسبة لحكومة أليساندري، ومن بينها متابعة ومراقبة النفوذ الذي كانت تحظى به دول أخرى من أمريكا الجنوبية والكاريبي-مثل كوبا والبرازيل- في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[53]".

العالم الثالث وأهميته المحورية في الرؤية الجزائرية

إن الدبلوماسية الجزائرية ليست حديثة العهد، فقد برزت قبل قيام الدولة الجزائرية المستقلة وحظيت بالإعتراف الدولي، وتاريخ الثورة التحريرية شاهد على الدور الكبير الذي قامت به جبهة التحرير الوطني (FLN) والحكومة الجزائرية المؤقتة (GPRA) في استقطاب الدعم والتضامن الدوليين من أجل استقلال الجزائر[54].

[52] المرجع نفسه

[53] المرجع نفسه

[54] غريماند، نيكول (1994). السياسة الخارجية للجزائر. رحمة، الجزائر، ص 144.

وقد صاغت الحكومة الجزائرية الجديدة غداة الإستقلال سياساتها وعلاقاتها الخارجية بناءً على تعزيز مبدأ حرية تقرير مصير الدول والدفاع عن سيادة شعوبها، وعلى اقامة نموذج تنموي خاص بها يليق بتاريخها ويراعي ثقافتها.
ومن بين أهم المحاور والأسس التي إرتكزت عليها السياسة الخارجية للدولة الجزائرية، تمثلت في الدفاع عن السيادة الشعبية انطلاقاً من تأميم مواردها الإستراتيجية، تمهيداً لمرحلة الإنتقال نحو الديمقراطية الشعبية ذات التوجه الإشتراكي، وفقاً لخصوصياتها وخصائصها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية؛ التضامن الفاعل مع نضال حركات التحرر لشعوب العالم الثالث، ورفض أي تدخل أو عدوان إمبريالي، والمطالبة بإنهاء جميع أشكال الفصل العنصري والعزل العنصري في العالم؛ وُجوب جبر الضرر لصالح الشعوب الإفريقية والعربية والآسيوية التي تعرضت على مدار قرون للإبادة الجماعية والعبودية ونهب مواردها وثرواتها من قبل المستعمر الأوروبي؛ التمسك بمبدأ عدم الإنحياز، والسعي لإيجاد حلول سلمية لتسوية وحل النزاعات؛ والتضامن مع شعوب العالم الثالث، وتعزيز التعاون ودعمه بين بلدان الجنوب، والاضطلاع بدور فاعل في حركة دول عدم الانحياز بهدف إقامة نظام عالمي جديد.
وقد اكتسب جزء كبير من هذه المحاور قوةً ورواجاً لدرجة أن الكثير من مفاهيم النضال ضد الإستعمار وتقرير مصير الشعوب تم تضمينها في محتوى وروح القرار التاريخي 1514 (د-15) للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن إعلان منح الإستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الصادر في 14 ديسمبر 1960[55].
وفي غضون الحرب الباردة، أخذت الدول التي نشأت عن حركات التحرر وتصفية الإستعمار تتماهى مع العالم الثالث كجزءٍ من نفس ذلك المجتمع السياسي "الوهمي"، لدرجة أنه في تلك الفترة كان يُعوَل على الدول التي أصبحت تشكل العالم الثالث لأن تكون المحرك الحقيقي للثورات خلال مرحلة ما بعد الحرب[56]، اعتقاداً بأن عمليات التغيير سوف لن تأتي بالضرورة من الدول الرأسمالية المتقدمة، ولا من بلدان المعسكر الاشتراكي الشرقي؛ أي بمعنى أن الثورة لن تكون على يد ما تسمى بالدول المتطورة، وإنما من دول الهامش النامية.
انطلاقاً من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لعبت الثورة الكوبية بقيادة فيدل كاسترو دوراً استراتيجياً وهاماً في تجييش التضامن الدولي مع النضال التحرري لشعوب العالم الثالث، حيث قامت الحركة في شهر يناير

[55] https://www.ohchr.org/SP/ProfessionalInterest/Pages/Independence.aspx
[56] المرجع السالف الذكر.

1966 بتنظيم بالعاصمة هافانا "المؤتمر الأول للتضامن مع شعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية"، المعروف بالمؤتمر الثلاثي القارات، والذي جمع أكثر من خمسمائة ممثل لحركات سياسية وعمالية وطلابية ونسائية وقادة لمنظمات دولية ودول إشتراكية. وكان من بين الشخصيات البارزة التي سجلت حضورها في هذا المؤتمر التاريخي، سلفادور أيبندي من الشيلي؛ والأخضر الإبراهيمي[57] من الجزائر؛ وأميلكار كابرال من الرأس الأخضر؛ وبيدرو مدينا سيلفا من فنزويلا؛ ولويس أوغستو تورسيوس ليما من غواتيمالا؛ وورودني أريسمندي من الأوروغواي؛ وشيدي جاغان من غيانا؛ ونغوين فان تيان من فيتنام الجنوبية، وغيرهم.

وفي اطار هذا المؤتمر، أنشئت منظمة التضامن مع شعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، المعروفة بمنظمة "أوسبال"، كجبهة مشتركة هدفها مناهضة الإستعمار والإمبريالية الأمريكية ودعم حركات التحرر في العالم[58].

شعبان يتطلعان الى تحقيق السيادة الاقتصادية

منذ توليه مقاليد الحكم في عام 1970، سعى الرئيس سلفادور أيبندي إلى تعزيز تلك الأهداف التي اعتُمدت في مؤتمر الثلاثي القارات، وسهر على تجسيدها في السياسة الوطنية إنطلاقاً من ايمانه الثابت بقيم وروح التعاون المشترك، ومستنداً في ذلك الى التضامن التاريخي الذي ترسخ بين الشعبين الجزائري والشيلي.

وكانت احدى أولى القرارات التي اتخذها أيبندي منذ وصوله الى رئاسة البلاد تعيين إدواردو سلوم يازيجي سفيراً للشيلي في الجزائر، والذي كان يحظى بثقة كبيرة لدى الرئيس. لم يكن سلوم-المنحذر من أصول سورية- خريج معهد الدراسات الدبلوماسية، بل كان مفكراً يتقاسم نفس الرؤى والمواقف السياسية التي كانت لدى الرئيس أيبندي، وكان معروفاً بنضاله الطويل والبارز في مناهضة الاستعمار، وهو شقيق ماركو أنطونيو سلوم، العضو في مجلس النواب آنذاك، ورئيس اللجنة الشيلية لدعم تقرير مصير الجزائر في خمسينيات القرن الماضي.

كان سلفادور أيبندي أول رئيس للشيلي تطأ قدماه الجزائر (والوحيد حتى الآن)، وقد حظي عند وصوله الى مطار العاصمة الجزائرية بمراسم ترحيب

---

[57] الأخضر الإبراهيمي، السفير السابق ثم وزير الخارجية الجزائري الأسبق ، قال عند تلقيه وسام منحته له الحكومة الشيلية في عام 2006 في الجزائر العاصمة، أن أول شخص شيلي قابله كان سلفادور أيبندي ، عندما تصادف الاثنان على متن الطائرة التي نقلته من المكسيك إلى هافانا للمشاركة في "المؤتمر الأول للتضامن بين شعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ."الإذاعة والتلفزيون الجزائري 14 ديسمبر 2016.

[58] حول تريكونتينتال، تصفح الدراسة حول الدور الذي لعبته كوبا في علاقاتها مع العالم الثالث، التي قامت بها الأستاذة داريانا هيرناندیز بيريز، ماجستير في التاريخ المعاصر والعلاقات الدولية، وأستاذة مساعدة في المعهد العالي للعلاقات الدولية راؤول روا غارسيا في كوبا . http://rpi.isri.cu/es/node/38.

خاصة، حيث كان في استقباله الرئيس هواري بومدين شخصياً. وقد تزامنت تلك الزيارة-التي تضمنت برنامج عمل مكثف- مع عودة الشاعر الشهير بابلو نيرودا إلى الشيلي بعد احرازه على جائزة نوبل للآداب، حيث قام أبيندي من العاصمة الجزائرية بإرسال رسالة معبرة له تحمل في طياتها عبارات الثناء والتقدير على إسهامه في اثراء الثقافة العالمية.
وقد لخص الرئيس أبيدي في الخطاب الذي ألقاه أمام نظيره الجزائري هواري بومدين بصورة واضحة رؤيته تجاه شعوب العالم الثالث، وأكد التزامه بالمبادئ والأهداف السياسية والإيديولوجية المشتركة التي بُنيت عليها الصداقة والعلاقة بين الشعبين الشيلي والجزائري. ونظراً لما تضمنه هذا الخطاب من محتوى قيم وتاريخي، رأينا أنه من اللائق نسخ نصه كاملاً:

"سيدي الرئيس،

قبل قدومي الى الجزائر من أجل الإجتماع مع فخامتكم، سعدت بلقاء رئيسي جمهوريتي البيرو والمكسيك، كلاهما من الأصدقاء المدافعين عن حقوق شعوب العالم الثالث .

وبالأمس، ألقيتُ كلمة في أهم منتدى عالمي، الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، تطرقتُ فيها الى ما يتعرض له بلدي من اعتداء إمبريالي على يد الشركات متعددة الجنسيات، ونددتُ بالحصار الاقتصادي، وأوضحتُ أن ثمة ممارسات تقوم بها الشركات المالية متعددة الجنسيات تُسيئ لنا، وتتنافى مع الأهداف التي نشأت من أجلها.

لقد أكدتُ بشكل قاطع أن كل تلك الإعتداءات هي في الأصل نتيجة السياسة الشنيعة التي تقوم عليها السلطة الإمبريالية. كما عبرتُ عن اعتراضي، نيابة عن الدول الصغيرة، على سلوك وممارسات القوى الكبرى التي تخنق اقتصادات دول العالم الثالث. وأكدتُ أن شعبنا ملتزم بمبادئ تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأنه يحب السلم والسلام، ولكنه يشعر أنه مضطر لنبذ السلوك العدواني للشركات متعددة الجنسيات والقوى الإمبريالية.

نحن بحاجة إلى العمل في سلام لأن لدينا مهمة في غاية الأهمية يجب أن نمضي في تحقيقها؛ تلك المهمة التي بدأت في اللحظة ذاتها التي وصل فيها العمال الى سدة الحكم في عام 1970.

نريد أن يعم السلام في الدول العربية التي ندعم نضالها التحرري. ولذلك، أكدتُ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة على ضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن 242 والإعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني.

نريد أن يسود السلام في شبه جزيرة الهند الصينية حتى تتمكن شعوب هذه الدول التي تعرضت لقمع العدوان الاستعماري من إلتئام جراحها وممارسة حياتها بعيداً عن أشكال الاعتداء والتهديد. إن الشعب الفيتنامي البطل الذي يناضل مرة أخرى من أجل استقلاله، والذي يحظى كفاحه البطولي بتقدير الشعب الشيلي، يستحق أن يعيش في سلام، وسيأتي يومٌ لا محال سيتحرر فيه.

نعرف طيبة وكرم الشعب الجزائري، وندرك ايمانه الراسخ بمبادئ التضامن الدولي مع الحركات التحررية في العالم، والذي يجعله ينبذ كل جرائم الإمبريالية ويدعم الشعوب الأخرى التي تحارب بقايا الإستعمار.

وفضلاً عن مساعينا من أجل السلام، نتطلع الى توسيع رقعة التضامن. ونعتقد جزماً أنه من الضروري تعزيز العلاقات بين دول العالم الثالث على جميع الأصعدة.

لدينا الكثير ما نفعله مع الجزائر فيما يتعلق بتطوير العلاقات الثقافية والتجارية والإقتصادية والسياسية بشكل مشترك ومتناغم. سيدي الرئيس، إن تواجدي هنا في هذا البلد رفقة الوفد الذي أقوده، دليل على عزمنا على توثيق الروابط السياسية أسوةً بالعلاقات الدبلوماسية المتميزة التي تجمع البلدان، ولا شك أن هذه الروابط سترقى الى مستويات أعلى عندما تصبح العلاقة بين البلدين مباشرة وقريبة، كتلك التي شعرنا بها اليوم خلال المحادثات الصريحة والأخوية التي أجريناها.

إن تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الشيلي والجزائر يمثل غاية طموحة، ستعود حتماً بالفائدة على البلدين. كما أن رفع سقف التبادل التجاري بين دول العالم الثالث سيُقوي مواقف الدول التي تخضع لتبعية الدول الصناعية.

ينبغي على دول العالم الثالث ألاّ تلتزم فقط بموقفٍ دفاعي في مواجهة سلوك الدول الغنية، وإنما يجب عليها أن تلعب أدواراً فاعلة حتى تتمكن من فرض نفسها وتبوؤ المكانة التي تليق بها، ونرى أن الجزائر ماضية في تنفيذ جزء كبير من هذه الاستراتيجية داخل حركة عدم الإنحياز.

تسعى حكومتي جاهدة للإسهام في توطيد الروابط بين دول وشعوب أمريكا اللاتينية، كسبيل آخر لتوحيد الإرادات والموارد والقدرات لبناء

نظام عالمي لا ينظر الى وضع الدول النامية بمنظور جامد بل من منظور ديناميكي.
هناك الكثير من النقاط التي تجمع وحدة مصالح الجزائر والشيلي. وكل المعطيات تشير الى أن هناك جوامع مشتركة وعلاقة حية بين البلدين، فقط يجب أن تتوفر الإرادة لتعزيزها. إن الشيلي مصرة على تعزيز علاقاتها مع شعبك وحكومتك، سيدي الرئيس.
إن الجزائر، التي يطل جزء من أراضيها على مياه البحر الأبيض المتوسط الجميلة، كانت مهداً لعدة حضارات ساهمت في صنع شعبٍ ألهم الشعوب الثائرة في التاريخ المعاصر بنضاله وصموده.
على شعوب العالم أن تشكر الشعب الجزائري على اسهامه من خلال ثورته التحريرية في تعزيز الثقة في قدرة المرأة على تقرير مصيرها. وإننا اليوم لا نعترف فقط بما قدمه هذا الشعب في الماضي، ولكننا نثمن جهوده الدولية في مساعدة شعوب العالم الثالث في الحصول على مزيد من الحقوق داخل المجتمع الدولي.
سيدي الرئيس
بإسم الوفد الذي أشرف عليه، أود أن أتقدم لكم بالشكر على الإهتمام الذي حظينا به وعلى ما تلقيناه من مودة وحفاوة من الشعب الجزائري. كانت ساعات قليلة، ولكن الزيارة كانت مكثفة، على قدر ما يمثله كفاح شعبك وكفاحك، سيدي الرئيس. أريد أن أقول لكم بأننا نأمل أن تعيش في وطني مع شعبي لساعات أطول لتدرك كيف نشعر بالجزائر بماضيها النضالي، وبحاضرها التنموي، وبمستقبلها كدولة مستقلة اقتصادياً وسيدة مصيرها. شكراً جزيلاً[59]*".*

لقد كان لدى سلفادور أيبندي وحكومة الرئيس هواري بومدين نفس الرؤية الاستراتيجية فيما يتعلق بتأميم الموارد الطبيعية الإستراتيجية من أجل تحقيق التنمية وضمان السيادة الإقتصادية، مثل قطاع النحاس في الشيلي وقطاع المحروقات بالنسبة للجزائر.
ويقول الرئيس أيبندي في هذا الشأن، في رسالة شكرٍ يرد فيها على خطاب التهنئة الذي تلقاه من الرئيس هواري بومدين بمناسبة تأميم النحاس في الشيلي: *"سعدتُ كثيراً وأنا أتابع النجاح الكبير الذي حققته حكومتك وشعبها في استعادة الثروات الأساسية للجزائر (...) مثل هذه*

[59] كلمة رئيس الشيلي، الدكتور سلفادور أيبندي غوسينز، خلال مأدبة العشاء التي أقامها الرئيس الجزائري هواري بومدين على شرف الرئيس أيبندي والوفد المرافق له في إطار زيارة الدولة التي قام بها إلى الجزائر .الجزائر العاصمة، 5 ديسمبر 1972 ، منسوخة من أرشيف الإذاعة والتلفزيون الجزائري (RTA).

الغايات والأهداف المشتركة ستسمح لنا بتعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين بلدينا وحكومتيهما[60]".

ورغم المسافة البعيدة التي تفصل الشيلي والجزائر، سعى البلدان لتمثيل شعوب العالم الثالث في نضالها التحرري للتخلص من التبعية والتخلف، وسلكا طريقاً خاصاً بهما نحو الإشتراكية، من خلال تعزيز الأدوار الشعبية في استعادة الثروات الاستراتيجية والأملاك العامة سعياً لتحقيق الإستقلال الاقتصادي والإنتاجي والإجتماعي والثقافي الحقيقي.
ان الطريق التي سلكته الشيلي نحو الاشتراكية القائمة على الديمقراطية الشعبية *"بنكهة النبيذ الأحمر والفطائر"*، كما وصفها أيبندي، وجد ارتباطًا وتوافقًا مع الثورة التي أحدثها الرئيس بومدين، الذي قال: *"ان اشتراكيتنا مستوحاة من فلسفة العالم الثالث[61] (...) عندما نتحدث عن اقتصاد وطني مستقل، نقصد بذلك تصفية المصالح الأجنبية في بلادنا، وعندما نتكلم عن نظام اشتراكي، فإننا نفكر أولاً وقبل كل شيء في اقتصاد يخدم مصالح الشعب وبشكل أخص طبقة العمال والطبقات المحرومة (...) ان الإقتصاد بالمنظور الاشتراكي يقتضي التوزيع العادل للثروات وللدخل القومي[62]".*

وقد حظيت الثورة الجزائرية خلال حكومة الوحدة الشعبية بتغطية واسعة عبر وسائل الإعلام الشيلية، لا سيما من خلال منشورات دار النشر الحكومية "كيمانتو[63]". وشهدت هذه المرحلة عدة زيارات قامت بها وفود مهمة من الحكومة الجزائرية للشيلي، التي كانت لها مشاركة فاعلة في الأعمال التحضيرية للدورة الثالثة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وفي أشغال هذا المؤتمر (أونكتاد الثالث أبريل-مايو 1972).

---

[60] رسالة من الرئيس أيبندي موجهة إلى الرئيس بومدين. أغسطس 1971. المصدر: أرشيف وزارة الخارجية الجزائرية.
[61] فرانكو أنيا سيريني (2017). جزائري اسمه بومدين. دار نشر ASSNNI، الجزائر. ص 293.
[62] معمري، خلفة (2014). اقتباسات للرئيس بومدين، L´Héritage: ماذا تبقى؟ طبعات العثمانية ، الجزائر، ص 152.
[63] قامت الشركة الوطنية للنشر التابعة للدولة "Quimantú" بتحرير ونشر تقرير خاص كامل عن الجزائر، "استقلال الجزائر" (1972) ، العدد الخاص من مجلة "حقائق العالم" ، رقم 51 ، 64 صفحة.
[63] بهذا الخصوص، يقول الصحفي ماريو دوجيسين (أحد المشاركين في الاجتماع) في تقريره حول كيفية نسج العلاقات بين الشيلي بقيادة أيبندي مع حركات التحرر الافريقية: "كمسؤول في قصر الرئاسة (لامونيدا) وبدعم حاسم من خوان إيبانيز، الذي فتح ذلك الباب، كانت لي الفرصة لتقديم أيبندي إلى مارسيلينو دوس سانتوس (موزمبيق) وفاسكو كابرال (غينيا بيساو / الرأس الأخضر) ومانويل سواريس دي سيلفا (أنغولا) ، الذي سافروا إلى سانتياغو في عام 1972 ، لحضور المؤتمر العالمي من أجل السلام. قبل ذلك، في أغسطس 1971 ، زرت الجزائر، حيث التقيت بالسفير إدواردو سلوم ، وعرفته على مالك المنزل الذي كنت أقيم فيه ، الدكتور جنتيل تراسا، وزير الصحة الأنغولي فيما بعد ، ومانويل سواريس دا سيلفا (ممثل الحركة الشعبية لتحرير أنغولا في الجزائر). أصبح إدواردو صديقًا مقربًا لهما ، ومنذ ذلك الحين ، قررنا دعم نضالات التحرير في المستعمرات البرتغالية آنذاك ...كان أيبندي دائما على علم بالأحداث التي تجري داخل المستعمرات البرتغالية في افريقيا.

كما شارك وفد من جبهة التحرير الوطني في الملتقى الدولي لمجلس السلم العالمي، الذي عقد في أكتوبر 1972 بالعاصمة سانتياغو، والذي ترأسته الزعيمة الشيلية البارزة والمناهضة للإستعمار، أولغا بوبليتي، حيث حضر الملتقى ممثلون عن حركات تحررية مناهضة للإستعمار، وقادة منظمات سياسية وحكومية واجتماعية من قارة إفريقيا والعالم الثالث. ونظراً للأهمية السياسية التي اكتساها هذا الملتقى على الصعيد الدولي، فقد أشرف الرئيس سلفادور أيبندي نفسه على مراسم اختتام أشغاله[64].

ولقد شكلت البعثة الدبلوماسية الشيلية في الجزائر، بقيادة السفير سلوم، جبهة حيوية ونشطة في منح الدعم والتضامن لصالح النضال المناهض للإستعمار والحركات التحريرية، لا سيما القضيتين الفلسطينية والفيتنامية، ومع الكفاح من أجل القضاء على نظام الفصل العنصري (الأبارتيد) في جنوب افريقيا وانهاء الإستعمار البرتغالي في إفريقيا[65]. وفي ذلك، لعبت الجزائر دوراً مركزياً في التحول الذي شهدته السياسة الخارجية للشيلي خلال حكم الرئيس أيبندي، في تقربها واحتكاكها بدول القارة الإفريقية وشعوبها، مما سمح لها بإقامة علاقات وطيدة مع حركات التحرير الإفريقية المناهضة للإستعمار ومع كبار قادتها السياسيين[66].

الجزائر والشيلي في حركة عدم الانحياز

في سبتمبر 1971، انضمت الشيلي الى حركة عدم الإنحياز على يد الرئيس سلفادور أيبندي، وكانت الحركة في نظر حكومة الوحدة الشعبية تُجسد مبادئ التضامن مع نضال الشعوب التحررية في مواجهة الإستعمار والهيمنة الإمبريالية، وكانت تُمثل في نفس الوقت اطاراً يسمح بتعزيز التعاون بين شعوب الجنوب. ومن منطلق ايمانه بضرورة تجسيد هذه المبادئ والأهداف، كان أيبندي يرى في إنضمام الشيلي الى حركة عدم الانحياز ضرورة حتمية لدعم التضامن الدولي لصالح الشعوب المستضعفة.

---

[64] بهذا الخصوص، يقول الصحفي ماريو دوجيسين (أحد المشاركين في الاجتماع) في تقريره حول كيفية نسج العلاقات بين الشيلي بقيادة أيبندي مع حركات التحرر الافريقية: "كمسؤول في قصر الرئاسة (لامونيدا) وبدعم حاسم من خوان إيبانيز، الذي فتح ذلك الباب، كانت لي الفرصة لتقديم أيبندي إلى مارسيلينو دوس سانتوس (موزمبيق) وفاسكو كابرال (غينيا بيساو / الرأس الأخضر) ومانويل سواريس دي سيلفا (أنغولا) ، الذي سافروا إلى سانتياغو في عام 1972 ، لحضور المؤتمر العالمي من أجل السلام. قبل ذلك، في أغسطس 1971 ، زرت الجزائر، حيث التقيت بالسفير إدواردو سلوم ، وعرفته على مالك المنزل الذي كنت أقيم فيه ، الدكتور جنتيل تراسا، وزير الصحة الأنغولي فيما بعد ، ومانويل سواريس دا سيلفا (ممثل الحركة الشعبية لتحرير أنغولا في الجزائر). أصبح إدواردو صديقًا مقربًا لهما ، ومنذ ذلك الحين ، قررنا دعم نضالات التحرير في المستعمرات البرتغالية آنذاك ...كان أيبندي دائما على علم بالأحداث التي تجري داخل المستعمرات البرتغالية في افريقيا.

[65] بلدان تحت الاحتلال البرتغالي: أنغولا، الموزمبيق، الرأس الأخضر، غينيا-بيساو، ساو تومي وبرينسيبي وتيمور الشرقية.

[66] بالنسبة للثوار الأفارقة ، كان الدور الجزائري مشابها للدور الذي كانت تلعبه كوبا بالنسبة لمتمردين والثوار في أمريكا اللاتينية: الثورة الجزائرية هي المرجع التاريخي، هي مصدر الأمل، أرشيف معلومات الثوارالأفارقة المعاصرين. (ترجمة خاصة). زيغلر جان (1983) ضد نظام العالم (Contre L´ordre du Monde) . المتمردون (Les Rebelles).دار النشر ساي (Seuil). باريس. ص 591.

وفي عام 1972، أعلن أيبندي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عن إنضمام بلاده الى حركة عدم الانحياز كدولة كاملة العضوية، وبمجرد ترسيم عضويتها في الحركة شاركت الحكومة الشيلية بشكل فاعل في الإجتماعات التي عقدت بمدينة جورج تاون، بغيانا، وبعدها في مؤتمر الجزائر الذي عقد في سبتمبر 1973، والذي كان من المقرر أن يحضره الرئيس أيبندي لكن الوضع السياسي المعقد والحساس الذي كانت تمر به الشيلي في تلك الفترة حال دون مشاركته في هذه القمة الإستراتيجية، وقرر إرسال وزير خارجيته، كلودوميرو ألميدا مدينا، لتمثيله شخصياً في هذه القمة.

وأكد وزير الخارجية ألميدا في الخطاب الذي ألقاه في 9 سبتمبر 1973، في اطار اجتماع رؤساء دول وحكومات حركة عدم الإنحياز، بإسم الرئيس أيبندي، عن تمسك والتزام حكومة الشيلي بالمبادئ التي ألهمت حركة عدم الإنحياز وبالأهداف المشتركة من أجل بناء نظام اقتصادي عالمي جديد، قائلاً:

"لدينا القناعة بأن المهمة الجوهرية لحركة دول عدم الإنحياز هي تسخير كامل نفوذها من أجل صون السلم والأمن العالميين في اطار مبادئ الأمم المتحدة. ولذلك، فإن الحركة تصر على ضرورة دعم النضال من أجل الانفراج الدولي والتعايش السلمي من خلال معالجة الأسباب الجذرية التي تديم الفقر العالمي وتشعل فتيل الحروب وتؤدي إلى انعدام الأمن، والتي تستمد جذورها من الطبيعة غير العقلانية والغير العادلة للنظام الاقتصادي الدولي القائم وللكثير من النظم الإجتماعية والسياسية السائدة داخل المجتمعات".

"[حركة عدم الإنحياز] تمثل تياراً قوياً تلتف حوله دول وشعوب وحركات تحررية تؤمن بمبادئ عدم الإنحياز وتشكل، الى جانب الدول الإشتراكية والطبقة العمالية في العالم، القوى الدافعة للتقدم والسلام في عالمنا".

"إن احدى المهام الرئيسية لدول العالم الثالث التي تنص عليها حركة عدم الإنحياز تتمثل في النضال من أجل استفادة الشعوب من التنمية التي يعيق مسارها ذلك النظام الدولي غير العادل، الذي يرعى مصالح البلدان الرأسمالية المتقدمة ويُهمش غالبية شعوب العالم الأخرى. إن النضال ضد النظام الدولي الجائر يعني محاربة الإمبريالية التي تدعمه وتستفيد منه."

"فلا تزال الإمبريالية العقبة الرئيسية التي تقف عائقاً أمام تنمية الشعوب في تعزيز استقلالها ونمو اقتصاداتها وتحرير شعوبها[67][68]."

[67] كما أشار في خطابه إلى التحديات التي تواجه دول العالم الثالث المنضمة لحركة عدم الانحياز، وبشكل أساسي إلى الحاجة لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي في المجالات الائتمانية والتكنولوجية والمالية ؛ وتفعيل تحالفات الدول المنتجة للمواد الخام، وخاصة منظمة

في نفس تلك الليلة، غادر وزير الخارجية كلودوميرو ألميدا الجزائر في اتجاه مطار سانتياغو الدولي، حيث حط الرحال صباح يوم الإنقلاب، 11 سبتمبر 1973. ولم تمر سوى ساعات من ذلك حتى طوقت قوات الإنقلاب قصر الرئاسة (لامونيدا) وحاصرت الرئيس سلفادور أيبندي وسط قصف الدبابات والطائرات العسكرية، بعد أن رفض الأخير الإستسلام أمام الإنقلابيين وراح يقاوم الى أن لفظ أنفاسه الأخيرة بكرامة وبطولة، مدافعاً عن سيادة الشعب الشيلي وحكومته.

وفي أعقاب هذا الإنقلاب، سُجن وزير الخارجية ألميدا ونُقل إلى معسكر اعتقال السجناء السياسيين في جزيرة داوسون، جنوب مدينة بونتا أريناس، وسط مضيق مغايانيس.

وتنديداً بهذا الإعتداء على الشرعية الشعبية، أقدمت الجزائر على الفور بقطع العلاقات الدبلوماسية ورفض الإعتراف بحكومة السلطة الديكتاتورية، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة وغير مسبوقة في العلاقات بين البلدين، تميزت بتضامن الشعب الجزائري مع المقاومة الديمقراطية في الشيلي.

أوبك و المجلس الحكومي الدولي للدول المصدرة للنحاس (CIPEC)؛ وأخيراً التحذير من الخطر الذي تشكله الشركات عبر الوطنية من خلال ممارساتها، مقترحًا إيجاد حلول مشتركة لمواجهة الاستثمار الأجنبي.

[68] خطاب وزير الخارجية الشيلي كلودوميرو ألميدا مدينا في أشغال القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز في قصر الصنوبر بالعاصمة الجزائرية، في 9 سبتمبر 1973. نسخ من أرشيف الإذاعة والتلفزة الجزائرية (RTA).

الفصل الثالث

تضامن الجزائر مع المقاومة الشيلية ابان دكتاتورية الجنرال بينوشيه

الجزائر تدين الإنقلاب وتقطع العلاقات الدبلوماسية مع الشيلي

كانت عودة وزير الخارجية ألميدا إلى الشيلي صباح يوم 11 سبتمبر 1973 بداية القطيعة التي ستشهدها العلاقة بين النظامين في أعقاب ذلك الإنقلاب ضد شرعية حكومة الوحدة الشعبية، وإنطلاقة لمرحلة جديدة في العلاقات بين الشعبين الشيلي والجزائري.

وفي ذلك اليوم، وبينما لا تزال أصداء القمة الرابعة لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز-التي عقدت في نادي الصنوبر بالجزائر العاصمة- تتردد دولياً، حتى تداولت وسائل الإعلام أخبار الإنقلاب الدموي، ووفاة الرئيس سلفادور أيبندي بعد مقاومته وصموده أمام قوات الإنقلاب.

ولم يتأخر رد فعل الحكومة الجزائرية، التي أدانت على الفور وبشدة الإنقلاب في الشيلي وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع نظام بينوشيه الديكتاتوري. ولم يكن رفض الحكومة الجزائرية للإنقلاب نابعاً من تعاطفها مع حكومة الرئيس أيبندي الإشتراكية فحسب، وإنما كان وفاءً واخلاصاً لأحد الأسس الجوهرية التي تقوم عليها سياستها الخارجية، ألا وهي الدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها.

كان مسار التحول الديمقراطي التي مضت فيه الشيلي نحو الإشتراكية، كمشروع تحرري وثوري قائم على تأميم مواردها الإستراتيجية -كشرط أساسي لتحقيق السيادة الإقتصادية- وعلى مبدأ عدم الإنحياز ومناهضة الإمبريالية والإستعمار، يمثل بالنسبة للجزائر مشروعاً أخوياً قريباً لأفكارها وشبيهاً من حيث الأهداف والغايات التي كانت تسعى لتحقيقها.

ولقد شكلت وفاة الرئيس أيبندي وسقوط حكومة الوحدة الشعبية ومشروعها صدمة قوية بالنسبة لحكومة الرئيس بومدين والشعب الجزائري عامة، ومنذ ذلك الحين أصبحت الجزائر، بفضل دورها الريادي في الساحة الدولية وفي دائرة دول العالم الثالث، في طليعة الدول التي طالبت في العديد من المنابر الدولية لحركة عدم الإنحياز باتخاذ اجراءات دولية لإدانة النظام الديكتاتوري في الشيلي، ودعت المجتمع الدولي للتضامن مع المقاومة الديمقراطية للشعب الشيلي.

كما أنه في نفس ذلك اليوم الذي وقع فيه الإنقلاب، استدعى الأمين العام لوزارة الخارجية الجزائرية السفير ادواردو سلوم لإطلاعه بموقف الدولة الجزائرية المتضامن مع الشعب الشيلي والمندد بالإنقلاب على شرعية حكومة الوحدة الشعبية، وأيضاً بعدم إعترافها بالنظام الديكتاتوري الذي

إستولى على السلطة، مؤكداً له في هذه المناسبة بأن الجزائر ستستمر في الإعتراف في شخصه كممثل وحيد لدولة الشيلي[69].
وأطلعت الخارجية الجزائرية السفير سلوم بقرار الحكومة وجبهة التحرير الوطني بتنظيم مسيرة في اليوم التالي تكريماً للرئيس الشهيد ورفضاً للإنقلاب. وبعد أقل من يوم من تلك الأحداث المأساوية، تم تدشين أول لوحة تذكارية تكريماً للرئيس سلفادور أيبندي[70] بساحة المرادية القريبة من قصر الرئاسة، في حضور كبار قادة الحكومة وجبهة التحرير الوطني وطلاب وممثلي الإتحاد العام للعمال الجزائريين والسفير سلوم. وقد حملت هذه المراسم التي أُقيمت بعد يوم من الإنقلاب رمزية كبيرة، على اعتبار أن الجزائر كانت أول بلد في العالم يقوم بمبادرة رسمية، تكريماً للرئيس الراحل سلفادور أيبندي وتضامناً مع الشعب الشيلي الذي بدأ يتعرض للإضطهاد والقمع على يد الطغمة الإنقلابية.
وعلى إثر وفاة صديقه سلفادور أيبندي، بعث الرئيس بومدين في 14 سبتمبر 1973 برسالة إلى السيدة أورتنسيا بوسي، أرملة الرئيس أيبندي ، يقول فيها:

"كل الأحرار هم اليوم في حداد. إن رحيل الرئيس أيبندي في مثل تلك الظروف المأساوية التي شاهدها الجميع، كان بالنسبة لنا مصدر حزن عميق لا يمكن تبريره وفهمه إلاّ من خلال الصداقات الكبيرة بين شعوب الشيلي وأمريكا اللاتينية وشعوب العالم الثالث ومن خلال التأمل الناتج عن التغيرات الكبيرة في تاريخ البشرية.
لقد كان مناضلاً لا يقهر، قاد ثورة سلمية في قارة في أوج تحولاتها. كان أيبندي يولي أهمية لمفهوم الدولة وللإلتزام الثوري على الرغم من مناورات الإمبريالية وشركائها المتمثلين في الشركات متعددة الجنسيات.
نعرف الضحية جيداً.
ونعرف أسباب الجريمة أيضاً، وتم تحديد هوية القتلة. لكن شخصية الزعيم لا تزال حية وستظل حاضرة بقوة أكثر من أي وقت مضى بفضل استشهاده وأيضاً بفضل عمله الدؤوب الذي كان عليه في حياته من خلال نضاله ضد الغزو الأجنبي من أجل أن تحقق الشيلي استقلالها الحقيقي، وحتى تكون مثالاً تقتدي به دول أمريكا اللاتينية.

[69] مقابلة لإدواردو سلوم خص بها استيبان سيلفا في اطار البحث" الشيلي والجزائر: تاريخ تضامن مشترك صمد أمام اختبار الزمن". 8 أكتوبر 2020.
[70] المرجع نفسه

لقد دخل الرئيس أيبندي التاريخ كرمز جَسّد عقيدة وفكرة لا تستطيع أي قوة فوق الأرض أن تطفئ شعلتها.
ولا شك أن هذه الواقعة التي حدثت في أعقاب إتفاقات، وتحديداً بعد مؤتمر حركة عدم الانحياز في الجزائر، تمثل سابقة خطيرة بالنسبة لدول العالم.
في هذه المناسبة المؤلمة، أؤكد لك سيدتي تعاطفي العميق، وكذلك تعاطف الشعب الجزائري وحكومته[71]*".*

ومن بين المواقف التي جسدت تضامن الجزائر مع أعضاء حكومة الوحدة الشعبية المخلوعة تمثلت في منح جواز سفر جزائري للفنان والرسام الشيلي الشهير روبرتو ماتا، الذي كان يعمل ملحقاً ثقافياً بسفارة الشيلي في باريس وقت الإنقلاب العسكري عام 1973، بعد أن قام نظام بينوشيه بتجريده من الجنسية ومن جوازه الدبلوماسي. وبفضل الحصانة التي أُعطيت له من لدن الحكومة الجزائرية من خلال منحه جواز سفر دبلوماسي، استطاع ماتا أن يسافر ويتنقل عبر دول أوروبا والعالم لحشد الدعم الدولي لصالح المقاومة الشيلية وتنظيم حملة دولية للتنديد بالجرائم التي إقترفتها قوات النظام الديكتاتوري في حق الشعب الشيلي[72].

دور الجزائر في حشد التضامن الدولي لصالح المقاومة الشيلية

لعبت الحكومة الجزائرية دوراً بارزاً في استقطاب التعاطف والتضامن مع المقاومة الديمقراطية الشيلية، حيث نظمت الجزائر واحتضنت العديد من الإجتماعات الدولية دعماً لمقاومة الشعب الشيلي، وتنديداً بالإنتهاكات الممنهجة التي طالت حقوق الإنسان أثناء حكم الجنرال أوغستو بينوشيه أوغارتي. وقد حظيت هذه النشاطات، ذات الطابع الوطني والدولي، بمشاركة فاعلة للمنظمات الشعبية الجزائرية والطبقة العمالية والطلابية والأكاديميين والفنانين، كما شهدت أيضاً مشاركة قادة أحزاب وحركات تحررية من إفريقيا ودول عربية إلى جانب كبار الحقوقيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. ولم تنحصر أعمال التضامن في العاصمة الجزائرية فحسب، بل إتسعت رقعتها وإمتد نطاقها الى باقي المدن الرئيسية الأخرى.

---

[71] رسالة من الرئيس هواري بومدين موجهة إلى أورتينسيا بوسي، أرملة الرئيس سلفادور أيبندي .نشرة مكتب المقاومة الشيلية بالجزائر العاصمة. يونيو 1978 ، ص 1 (ترجمة من الفرنسية إلى الإسبانية خاصة).

[72] استحضر الأخضر الإبراهيمي، وزير الخارجية الجزائري الأسبق - والذي كان سفيراً لدى بريطانيا وقت انقلاب عام 1973 - قصة تسليم جواز السفر الجزائري للرسام روبرتو ماتا عندما تلقى من السفيرة مارسيا كوفاروبياس إعتراف الحكومة الشيلية لدعمه القيم وتضامنه مع المقاومة الشيلية .أقيم الحفل في الجزائر العاصمة في 14 ديسمبر 2016.

ومن بين النشاطات العديدة الشاهدة على تضامن الجزائر مع الشعب الشيلي ومقاومته لنظام الديكتاتورية، بالإمكان ذكر على سبيل المثال، حملة التضامن الدولية لفائدة الشعب الشيلي، التي أطلقها الإتحاد العام للعمال الجزائريين في مطلع عام 1975، حيث قام في خطوة رمزية بالتبرع لصالح ممثلي مكتب المقاومة الشيلية في الجزائر بشحنة من المساعدات محملة بـ 13 طناً من المواد الغذائية والملابس، وتكفل بإيصالها إلى الشيلي عبر باخرة لنقل البضائع التي أرست في موانئ أخرى لشحن تبرعاتٍ لجمعيات عمالية. وقد أُرسلت الشحنة الى ميناء فالبارايسو عبر مؤسسة كاريتاس الدولية، حيث تم تسليمها للجنة الكنائس المسكونية للسلام – التي أسسها رئيس أساقفة سانتياغو، الكاردينال راوول سيلفا إنريكيز- بغرض توزيعها عبر أنحاء الشيلي[73]. وكان الهدف من هذه الهبة التضامنية هو توزيع هذه المساعدات على الأطفال وأهالي السجناء والمعتقلين السياسيين المفقودين والمعدومين خلال أعياد رأس السنة الجديدة.

من جهته، قام متحف السينما الجزائرية في عام 1977 بتنظيم الأسبوع الدولي للتضامن مع الشيلي، الذي شهد اقبالاً جماهيرياً كبيراً من الأسر الجزائرية، تلاه بعد أشهر تنظيم المعرض الدولي الرابع عشر للجزائر، حيث خُصِّص فيه جناح للشيلي تضامناً مع مقاومة شعبها، والذي أشرف على افتتاحه الرئيس هواري بومدين[74].

وفي يناير 1978، زارت أرملة أييندي، أورتنسيا بوسي، الجزائر حيث حظيت بمراسم استقبال رسمية، وإلتقت حينها بالرئيس هواري بومدين، الذي أكد لها أن "الشعب الشيلي سيجد دائما موطناً ثانياً له في الجزائر"، وأعرب لها عن ثقته في انتصار مقاومة الشعب الشيلي[75]. كما أتيحت لها الفرصة للمشاركة في أعمال الدورة الخامسة للجنة التحقيق الدولية بشأن جرائم الديكتاتورية العسكرية، التي أشرف على افتتاحها رئيس حزب جبهة التحرير الوطني محمد صلاح يحيى، في حضور شخصيات من أحزاب اليسار الشيلي ورجال قانون وبرلمانيين وقادة منظمات وجمعيات اجتماعية جزائرية، الى جانب ممثلين لحركات تحريرية، على غرار جبهة البوليساريو، ومنظمة شعب جنوب غرب إفريقيا لناميبيا (سوابو)، والحركة الشعبية لتحرير أنغولا، والمؤتمر الوطني الإفريقي لجنوب إفريقيا، ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ولا شك أن أحد أهم وأبرز الأدوار التي اضطلعت بها الحكومة الجزائرية في تضامنها مع الشعب الشيلي تمثلت في ترأس الجزائر الدورة التاسعة

[73] نشرة مكتب المقاومة الشيلية في الجزائر. (1975). رقم 11. ص 1.
[74] نشرة مكتب المقاومة الشيلية في الجزائر. (1977). أكتوبر. ص 1.
[75] نشرة مكتب المقاومة الشيلية في الجزائر. (يناير-فبراير) 1978، ص 2(ترجمة خاصة)

والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1974، والتي أشاد خلالها وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة[76] آنذاك بشجاعة الرئيس سلفادور أيبندي وثباته في الدفاع عن سيادة وطنه، وأكد فيها أن "الثورة الشيلية ستستمر وسينتصر الشعب الشيلي[77] بالرغم من العنف الذي تمارسه الديكتاتورية ضده".

وأشكال التضامن الجزائري تجاه ثورة الشعب الشيلي عديدة ومتنوعة، ولا يسع ذكرها في هذا المقام، ففي جميع اجتماعات وقمم حركة عدم الإنحياز، كان ممثلو الحكومة الجزائرية يدعمون ويؤيدون القرارات التي تُدين ديكتاتورية بينوشيه، وهو ما أسهم في تعزيز موقف جامع وموحد داخل حركة عدم الإنحياز تجاه نضال الشعب الشيلي. ولعل القرار الذي روجت له الجزائر وكوبا في قمة حركة عدم الإنحياز التي عقدت في كولومبو، سريلانكا، عام 1976، يُلخص بوضوح شديد رؤية حركة عدم الإنحياز تجاه الوضع في الشيلي:

" يُكرم المؤتمر زعيم أمريكا اللاتينية سلفادور أيبندي، ويعرب عن قلقه العميق إزاء الإعتداء الذي تمارسه الإمبريالية في الشيلي، والذي تبين من خلال إعاقتها لعملية إستعادة الموارد الطبيعية وعرقلة التحول الإقتصادي والإجتماعي في هذا البلد؛ ومن خلال الإنتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان فيه، ومنع الطغمة العسكرية لجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة من زيارة الشيلي. ويعرب المؤتمر عن دعمه للقرارات المتخذة في هذا الشأن خلال الدورتين التاسعة والعشرين والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة، والقرارات ذات الصلة لمختلف الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونسكو؛ إضافة إلى تلك القرارات التي أقرها مؤتمر داكار للمواد الخام، والمؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة، ولجنة حقوق الإنسان في فبراير 1976. ويصادق المؤتمر على القرارات السابقة التي إعتمدتها دول عدم الإنحياز بشأن هذه المسألة، ويؤكد بذلك من جديد تضامنه مع الشعب الشيلي. كما يصادق المؤتمر أيضاً على قرار الإستمرار في متابعة ومراقبة الوضع في الشيلي وتعزيز التضامن مع شعبها[78]".

---

[76] لمزيد من المعلومات حول رئيس الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة:.https://www.un.org/es/ga/president/bios/bio29.shtml

[77] نشرة مكتب المقاومة الشيلية في الجزائر. يونيو1978. ص 1.

[78] مقتطف من الوثيقة النهائية بشأن شؤون أمريكا اللاتينية الصادرة عن المؤتمر الخامس لرؤساء دول أو حكومات دول عدم الانحياز الذي عقد في كولومبو، سريلانكا ، في الفترة من 16 إلى 19 أغسطس 1976.

وكان النظام الديكتاتوري في الشيلي يرى في الحكومة الجزائرية عدواً من أعدائها الرئيسيين في الساحة الدولية، وهو ما يكشفه التقرير السري الذي أعده المدير العام لوزارة الخارجية لحكومة بينوشيه، خافيير إيانس، والذي تم تسريبه للصحافة، محدثاً ضجة وصدى دولياً. وحسب التقرير، الذي أرسل آنذاك الى سفراء نظام بينوشيه في الخارج، صُنفت الجزائر ضمن الدول المعادية التي *"تديرها الشيوعية السوفيتية"* ، الى جانب دول أوروبا الشرقية وكوبا والكونغو[79].

مع استمرار حملات الإدانة الدولية، أصبح شبح العزلة يؤرق نظام بينوشيه، ويشكل معضلة بالنسبة لسياسته الخارجية. فلم يكن النظام العسكري غير آبه لتلك الإدانات والعزلة الدولية وما قد يترتب عنها من عواقب وتداعيات، بل سعى جاهداً لإزاحة الشيلي من حركة عدم الإنحياز. وكانت الجزائر وكوبا في تلك الفترة تشكلان عائقاً رئيسياً بالنسبة لنظام بينوشيه الذي راح يسحب عضوية بلاده من حركة عدم الإنحياز، في محاولة لكسر العزلة الدولية التي باتت تمثل خطراً على إستمراريته في الحكم. ولم تلتحق الشيلي بحركة عدم الإنحياز من جديد الاّ بعد نهاية النظام الديكتاتوري وبداية التحول الديمقراطي مع حكومة الرئيس الجديد باتريسيو أيلوين، وتحديداً في عام 1992 خلال مؤتمر قمة جاكرتا.

استقبال اللاجئين الشيليين في الجزائر

لقد سمح ذلك القرار الفوي الذي تبنته الحكومة الجزائرية بعدم اعترافها بالنظام الديكتاتوري وتأكيد تضامنها مع الشعب الشيلي، بتنظيم وتنسيق العمل التضامني لصالح المقاومة الشعبية منذ مرحلة مبكرة، والذي تجسد في حملات جمع المساعدات من المنظمات الإجتماعية والسياسية والإقليمية لمساعدة السجناء السياسيين وأسرهم وجمعيات أهالي المعتقلين والمفقودين في الشيلي، وفي دعم الأحزاب السياسية والمنظمات الإجتماعية التي تشكل جبهة المقاومة، وأيضاً في مساعدة الشيليين المنفيين قسراً والمنتشرين عبر مختلف البلدان الإفريقية.

كما أُنشئ نظام معلوماتي للتبليغ عن الإنتهاكات والملاحقات التي كانت تستهدف القادة السياسيين ونشطاء الحكومة الشعبية، تم وضعه تحت تصرف سفارات الدول الأعضاء في حركة عدم الإنحياز، التي كان لها تمثيل في الجزائر، وأيضاً تحت تصرف ممثليات حركات التحرير الإفريقية والعربية والآسيوية والأوروبية والأمريكية المعترف بها في الجزائر.

[79] نشرة مكتب المقاومة الشيلية في الجزائر. (يونيو 1975) رقم 6. ص 2.

فمثلما تضامن الشعب الشيلي مع الجزائريين أثناء كفاحهم من أجل نيل الإستقلال والحرية، هاهي الجزائر -حكومة وشعباً- ترد الجميل، وتقف قلباً وقالباً مع المقاومة الشيلية وتعمل جاهدة مع مختلف الجمعيات والمنظمات والحركات من أجل احتضان اللاجئين الشيليين وتسهيل إدماجهم في المجتمع الجزائري.

في إحدى بحوثها حول المنفيين الشيليين في الجزائر، تشير المؤرخة أوجينيا باليراكي الى أنه "من بين كامل دول العالم العربي وإفريقيا، كانت الجزائر البلد الذي آوى واستقبل أكبر عدد من المنفيين الشيليين"، وتؤكد أنه "على الرغم من أن بعضهم لجأوا الى بلدان إفريقية أخرى مثل موزمبيق وأنغولا، إلاّ أن أعدادهم كانت أقل بكثير مقارنة بالجزائر". وتقول باليراكي أن "عملية استقدام اللاجئين الشيليين تمت بفضل جهود الدبلوماسية الجزائرية ونفوذها الإقليمي والدولي، وبفضل أيضاً العلاقة الوثيقة التي كانت تربط جبهة التحرير الوطني بحكومة أييندي"، مشيرةً الى أن اللاجئين الشيليين في الجزائر كانوا يجسدون "كوسموبوليتانية ثورية" من خلال نشاطاتهم المهنية ونضالهم السياسي[80]، حيث كان عدد الشيليين الذين وصلوا الى الجزائر واستقروا فيها بشكل دائم[81] في حدود ألف لاجئ".

وكان قدوم هؤلاء اللاجئين الى الجزائر يستجيب لضرورة تقتضي إقامة جبهة نضالية في المنفى، بناءً على منطق الإلتزام السياسي والثوري، بحيث لم تكن الجزائر بالنسبة لهم مجرد ملجأ إنساني، كما كان شأن آلاف الشيليين بأرض الشتات في أوروبا الغربية، بل مُنحت لهم كل التسهيلات التي من شأنها أن تُيسر إندماجهم إقتصادياً وإجتماعياً، وحظيوا بنفس الفرص والمعاملة مثل بقية الموظفين والعمال الجزائريين.

---

[80] في هذا الشأن، جدير بالاشارة الى تعليق سفير الشيلي الأسبق في الجزائر، إدواردو سلوم، حول لجوء الشيليين في الجزائر والتشويه الثقافي والأيديولوجي الذي كان لدى بعض الشيليين الأوائل قبل وصولهم كلاجئين حول الجزائر." على سبيل المثال، هناك قصة تحكي أن أحد اللاجئين الشيليين كان يظن أنه عند وصوله إلى المطار ، ستشاهد عيناه مساحة كبيرة من الصحراء، فيها خيام وجمال، وبعض البدو بعماماتهم يتجولون في السوق، ويصرخون. عدو بلا وجه". كلاسيكيات السينما الاستعمارية. ويقول في القصة أن تلك الصورة السينمائية بقيت في ذهنه بعد أن شاهد فيلم "Beau Geste" ، الذي روى فيه مآثر السلطة الاستعمارية الشريرة، الفيلق الأجنبي، الذي يضم في صفوفه أبشع المجرمين والقتلة. إن الشخص الذي أخبرني بهذه الحكاية كان " سياسيًا بارزاً" ناشطا في الحزب الثوري الشيلي. ومن هذه المحادثة البسيطة ، فُتح موضوع اللاجئين وتساءلنا كيف يمكن لأشخاص يلتزمون في بلد معين بأيديولوجية سياسية ماركسية، أو علمانيين تقدميين مسيحيين وغيرهم، أن تكون لديهم أيديولوجية ثقافية محافظة. وهنا تكمن المسألة وجوهر الأيديولوجيات. وعلى ما يبدو من خلال تجارب أخرى لشيليين في بلدان أخرى ، لا سيما أولئك الذين لديهم توجه "اشتراكي"، فإن نفس الظاهرة تتكرر بانتظام مستمر. فيبدو أن تجربة المناضل اللاجئ واجهت التناقض بين الأيديولوجية السياسية التي ينتمي اليها، والأيديولوجية الثقافية الموروثة ، والمستوعبة منذ الطفولة من خلال المنابع الثقافية للمجتمع ، مثل الأسرة والمدرسة والخدمة العسكرية وجميع المؤسسات التي يمر من خلالها الفرد. بالنسبة للسياسي البارز، يتعلق الأمر بالتغلب على خصائص الأيديولوجية الثقافية التي تتعارض مع الأيديولوجية السياسية. هذه الأخيرة دائما ما يكون لديها مشروع مجتمع. أما بالنسبة للأيديولوجيات اليسارية، فلديها مشروع تغيير اجتماعي، وتقوم على الصراع الاجتماعي في كل مجتمع بشري". مقابلة أجراها إدواردو سلوم مع إستيبان سيلفا. 8 أكتوبر 2020.

[81] المرجع السالف الذكر: مقابلة لأوجينيا باليراكي للتعمق في الموضوع انظر: باليراكي أوجينيا. (2018). توسيع مجال الإدراك والنضال: اللاجئون السياسيون الشيليون في الجزائر وكوزموبوليتانية العالم الثالث، https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/14725843.2018.1452138

سفارة الشيلي في الجزائر: مكتب المقاومة الشعبية

تولى مكتب المقاومة[82] دور السفارة الشيلية في الجزائر، حيث لعب دوراً محورياً في دعم مقاومة الشعب الشيلي وفي عملية التنسيق على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف لإستقبال اللاجئين الشيليين وإدماجهم في سوق العمل. كما اضطلع بدور هام في ضمان التغطية الإعلامية للوضع السياسي في الشيلي وأمريكا اللاتينية، وفي تنسيق الإجراءات الدولية ضد دكتاتورية بينوشيه.

ومنذ بداية نشاطه مطلع عام 1974، شرع المكتب في إصدار جريدة إخبارية أسبوعية ومنشور شهري، وقام بإعداد برنامج يُبث على الإذاعة الوطنية والتلفزيون الجزائري. كما نشر العديد من الوثائق والمنشورات حول الوضع في الشيلي بلغات مختلفة (الإسبانية والإنجليزية والعربية والفرنسية)، وأشرف على تنظيم جولات عبر أرجاء الوطن للتعريف بواقع الشعب الشيلي.

وكان من بين أهدافه الرئيسية الأخرى إقامة علاقات حيوية مع الحركات المناهضة للإستعمار وحركات التحرير المعتمدة لدى الحكومة الجزائرية، ومع الأحزاب السياسية والحركات الإجتماعية في كل من الصحراء الغربية، وفلسطين، وأنغولا، وموزمبيق، وغينيا-بيساو، والرأس الأخضر، وتيمور الشرقية، وجنوب إفريقيا، وناميبيا، وزمبابوي[83].

الإشتراكية الشيلية والجزائر

اكتست العلاقة السياسية لجبهة التحرير الوطني مع الحركة الإشتراكية في الشيلي وزعيمها سلفادور أييندي أهمية بالغة في تاريخ العلاقات بين البلدين.

ووفاءً لمبادئه الثورية المناهضة للإمبريالية والإستعمار، ساند الحزب الإشتراكي الشيلي منذ البداية حركات إنهاء الإستعمار في إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأوقيانوسيا، وسعى لتعزيز سياسة اشتراكية مستقلة قائمة على التضامن مع نضال شعوب العالم، دون الانجرار وراء الديمقراطية الإجتماعية الإصلاحية في أوروبا، ودون الخضوع لسياسة الأحزاب الشيوعية المتأثرة بالإتحاد السوفيتي، وهو ما مكنه من بناء علاقات واسعة

[82] توالت على المكتب قيادات سياسية مختلفة. منذ إنشائه، كان مكتب المقاومة الشيلية في الجزائر يدار من قبل مناضلين من الحزب الاشتراكي ، ثم انضم لاحقاً ممثلون لأحزاب أخرى: الحزب الشيوعي ، حركة العمل الشعبي الموحد، حركة الحزب اليساري الثوري والحزب الراديكالي.

[83] المرجع السالف الذكر، مقابلة لادواردو سلوم.

وحيوية مع القوى القومية الثورية ومع الحركات التحريرية المناهضة للإستعمار، على غرار جبهة التحرير الوطني الجزائرية[84].
وكان من ثمار تلك العلاقة الوثيقة التي ترسخت على مدار السنين بين الإشتراكيين الشيليين وثوار جبهة التحرير الوطني- التي قادت الحكومة الجزائرية في تلك الفترة- نشوء علاقة مباشرة ودون وساطة بين الحزب الإشتراكي والحزب الحاكم في الجزائر، بلغت أرقى مستويات التفاهم والإنسجام السياسي، حتى أن قادة الجبهة كانوا يدعمون مبادرات الحزب الاشتراكي وأعماله النضالية ضد النظام الديكتاتوري في الشيلي بشكل مباشر.
ولعل أحد المواقف التي عكست قوة ذلك الدعم الجزائري غير المشروط، تجسدت فيما يسمى بالجلسة العامة للجنة المركزية للحزب الإشتراكي الشيلي في عام 1978، التي خُطط لعقدها خارج البلاد في سرية تامة، وتحديداً في مدينة برلين، بجمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية آنذاك)، حيث كانت توجد قيادة الحزب في المنفى. ولكن لظروف معينة وأسباب أمنية أساساً، لم يُعلن عن مكان تنظيم هذا الإجتماع، تجنباً لأي عمل قد ترتكبه أجهزة الإستخبارات التابعة لنظام بينوشيه أو مخابرات الدول الحليفة له ضد الزعماء الإشتراكيين، وأساساً زعماء "الداخل".
وتلقى الإشتراكيون الشيليون حينها دعم جبهة التحرير الوطني، حيث خططوا مع قادة الجبهة لايهام الرأي العام بأن اجتماع الحزب قد تم عقده في الجزائر؛ ونسبة لذلك أصبح يعرف بـ "اجتماع الجزائر". وكان الأمين العام للحزب الإشتراكي، كارلوس ألتاميرانو أوريغو، والقيادي رولاندو كالديرون، قد

[84] يقول بيلارمينو إلغويتا بخصوص السمات الرئيسية التي ميزت السياسة الدولية للحزب الاشتراكي الشيلي بين سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين :
وهكذا حدد الحزب الاشتراكي سياسته الدولية في الخمسينيات من القرن الماضي. لقد أدان سياسة التكتل والحرب كحل للصراعات الدولية ، ونبذ الإمبريالية وأي شكل من أشكال العبودية. حارب التسلح وكل أنواع الترهيب، وناضل من أجل حق تقرير المصير الشعوب واختيار طريق تحررها الاقتصادي والسياسي بشكل مستقل. وروج للسلام، وسخر لهذه القضية كل جهوده الوطنية والدولية. كما أنه دعم الدول التي نشأت بفعل تخلصها من الهيمنة الاستعمارية والتي أعلنت استقلالها الفعلي. وسمحت هذه السياسة بتوسيع المجال الجغرافي والإنساني لسياسة ديمقراطية تروج للتعايش الدولي، ومناهضة لأي نظام تبعية، وعززت، من ناحية أخرى ، التعاون العالمي، على أساس مبدأ المساواة، ورفضت الاحتكار الاقتصادي والسياسي والعسكري المنسوب للتكتلات، ودعمت أي توجه أو عمل يهدف إلى تفكيك المواثيق العسكرية. كما شجعت المبادرات الهادفة إلى حماية سيادة الشعوب، وإضفاء الطابع الديمقراطي على حياتها العامة، وكسر أنظمة الاستغلال الطبقي، وإرساء أسس التعايش الدولي السلمي. من جهة أخرى ، حثت على أهمية استقلالية الحركات الشعبية في مختلف البلدان في مسيرتها نحو الاشتراكية، والنضال ضد البيروقراطيات التي تقف عائقاً أمام هذه العملية. هذه البيروقراطيات جعلت إمكانيات نمو الاشتراكية العالمية ترتكز على سياسات التكتلات، التي كانت تعني مصالح الستالينية. لقد عبر الحزب الاشتراكي عن تضامنه مع تلك الحركات، وأثبت أن السمة الأساسية للوضع السياسي العالمي في تلك الفترة كانت تطوير حركة ثورية واسعة في البلدان المستعمرة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، التي ناضلت من أجل التغلب على التخلف الاقتصادي، وتحقيق استقلالها السياسي ، وتحقيق تنمية شعوبها. سمحت هذه السياسة بإحياء الإرادة الحزبية للنضال من أجل السلام والتضامن الفعال مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل تحقيق استقلالها وتنميتها الاقتصادية. وكان الحزب الاشتراكي يؤكد عزمه في المساهمة في الوحدة الأيديولوجية والعضوية للحركة العمالية في جميع أنحاء العالم، على أساس الماركسية واحترام الديمقراطية الداخلية والاعتراف باستقلالية الشعوب في الاختيار ، وفقًا لواقعها، الطريق الأنسب نحو الاشتراكية". إلغيتا بيلارمينو (2007). الاشتراكية في الشيلي خلال القرن العشرين. تجارب الأمس لبناء المستقبل. (المكسيك) جامعة متروبوليتانة. وحدة إيزتابالابا قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية. ملحق جامعة سان رافائيل أتليكسكو رقم 186. ص 179.

سافرا قبلها الى الجزائر، وعقدا فيها مؤتمراً صحفياً بمنطقة سيدي فرج، بضواحي الجزائر العاصمة، أمام الصحافة الجزائرية ووكالات الأنباء الدولية، تم خلاله عرض الإتفاقات السياسية التي تم تبنيها في هذا الإجتماع "الوهمي"[85].

تضامن الشيلي مع تقرير مصيرالشعب الصحراوي والقضية الفلسطينية

انطلاقاً من الجزائر

إن جزء كبير مما وصلت إليه العلاقة بين الجزائر والشيلي من تقارب وصداقة -لا تزال مظاهرها متجلية حتى يومنا هذا- يعود أساساً الى التعاون المشترك في تعزيز مساعي التضامن مع الحركات المناهضة للإستعمار وحركات التحرير التي كان لديها تمثيل في الجزائر والتي كانت تحظى بالإعتراف الرسمي لدى الحكومة الجزائرية .

وقد اتضح ذلك من خلال العلاقة الوثيقة التي نُسجت بين الناشطين الشيليين ومناضلي جبهة البوليساريو، ومن الموقف المؤيد والداعم لتقرير مصير الصحراء الغربية، حيث بلغت هذه العلاقة مستويات متقدمة من التعاون والتضامن بين الصحراويين ومكتب المقاومة الشيلية في الجزائر، حتى أن الدكتور ايريبيرتو ليرا كان أحد مصممي ومحرري جريدة "الصحراء الحرة" (Free Sahara) الناطقة باللغة الإسبانية، والتي تعتبر أول صحيفة إخبارية تغطي النضال الصحراوي[86].

بدوره، إكتسب التضامن الشيلي مع القضية الفلسطينية، انطلاقاً من الجزائر، حيوية كبيرة مستمداً روحه من العلاقة القوية التي استطاع الحزب الإشتراكي الشيلي أن يوطدها مع منظمة التحرير الفلسطينية. ويقول الطبيب أرييل أويوا، أحد قادة الحزب الاشتراكي المنفيين في الجزائر: *"لقد حظينا بدعم فاعل من جبهة التحرير الوطني الجزائرية وكان لها فضل كبير في بناء علاقات بين الحزب الإشتراكي ومنظمة التحرير الفلسطينية والرئيس ياسر عرفات(...) كنا نعمل من الجزائر العاصمة لمساعدة الجالية الفلسطينية في الشيلي من أجل دعم ومناصرة القضية الفلسطينية*[87]".

وقد شهد ذلك الإجتماع التاريخي الذي عقده المجلس الوطني الفلسطيني، بنادي الصنوبر بالجزائر العاصمة في عام 1987، حضور وفد من

---

[85] نشرة مكتب المقاومة الشيلية في الجزائر. 1978. رقم 160. ص 8.

[86] مقابلة للدكتور ايريبيرتو ليرا خص بها استيبان سيلفا في اطار البحث: "الشيلي والجزائر: تاريخ تضامن مشترك، صمد أمام اختبار الزمن". نوفمبر 2020.

[87] مقابلة للدكتور أرييل أويوا خص بها استيبان سيلفا في اطار البحث: "الشيلي والجزائر: تاريخ تضامن مشترك، صمد أمام اختبار الزمن". أكتوبر 2020. كان الدكتور أرييل أويوا سفيرا لشيلي خلال حكم الرئيس الأسبق ريكاردو لاغوس ايسكوبار.

الإشتراكيين ضم كل من خيرمان كوريا، وأرييل أويوا، وايريبرتو ليرا، حيث أُتيحت لهم الفرصة في هذه المناسبة للإجتماع مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات.

لقد كانت روح التضامن لدى الشعب الشيلي وعلاقته السياسية مع الجزائر ومع المنظمات المناهضة للديكتاتورية قوية، وظلت بذلك النسق طوال سنين الحكم الديكتاتوري في الشيلي. وبعد كفاح طويل وشاق قاده الشعب الشيلي من أجل الإطاحة بالنظام المتسلط وإستعادة الديمقراطية، نُظم إستفتاء الخامس أكتوبر 1988 الذي عبر فيه الشيليون عن إرادتهم وصوتوا لصالح إنهاء حكم أوغوستو بينوشيه الذي استمر على مدار 17 عاماً، لتنطلق بذلك مرحلة جديدة من النضال من أجل استعادة البلاد مسارها الديمقراطي، وتمكين الشعب الشيلي من إنتخاب حكومة انتقالية ديمقراطية. ومن المفارقات أن يُشكل تاريخ الخامس أكتوبر 1988 أيضاً نقطة تحول في تاريخ الجزائر، التي شهدت في مثل ذلك اليوم إندلاع إحتجاجات ومظاهرات شعبية تطالب بإصلاحات سياسية وإقتصادية عميقة.

وفي عز ذلك السياق الجديد المفعم بالتحولات والاضطرابات السياسية في البلدين، إستعادت الجزائر والشيلي علاقاتهما الدبلوماسية، لتنطلق بذلك مرحلة جديدة في العلاقات الثنائية، يتطلعان فيها البلدان نحو آفاق طموحة.

الفصل الرابع

عودة العلاقات الدبلوماسية بين الشيلي والجزائر

مع انتخاب حكومة الإنتقال الديمقراطي برئاسة باتريسيو أيلوين، استعادت الشيلي والجزائر العلاقات الدبلوماسية في عام 1990 على مستوى سفارتيهما في تونس والأرجنتين[88]، ولم تُفتح السفارتين في البلدين الاّ في عام 2001.

مسار التحول الديمقراطي وعودة الشيلي الى الساحة الدولية

لم تكن حكومة الإنتقال الديمقراطي بقيادة الرئيس باتريسيو أيلوين أزوكار[89] في منأى عن التحولات والأحداث التي كان يشهدها العالم في تلك الفترة، فثمة عوامل خارجية كان لها تأثير على السياسة الخارجية الشيلية، كالأزمة التي نتج عنها تفكك المنظومة الإشتراكية في أوروبا الشرقية، وسقوط الإتحاد السوفييتي وانهيار المعسكر الشيوعي؛ ونهاية حقبة كان لمؤتمر باندونغ وحركة عدم الإنحياز[90] تأثيراً كبيراً فيها؛ وتوسع الهيمنة الاقتصادية العالمية التي وصفها الإقتصادي المصري سمير أمين بـ"الثالوث الإمبريالي" المشكل من كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان[91].

أيديولوجياً، بدأ التهجم على الفكر الاشتراكي ونظرية التبعية – صراع المركز والهامش في اطار الصراع بين "الشمال والجنوب"- يتزايد، بينما في المقابل أصبحت تلك المقترحات والبدائل التي كانت تُعلق عليها دول العالم الثالث آمالها وآفاقها تتلاشى، نتيجة زحف التيار المحافظ المتمسك بأيديولوجية "نهاية التاريخ" التي تبشر بحتمية قدوم وسيادة الديمقراطية الليبيرالية والرأسمالية.

وبذلك أصبح العالم يعيش تدهوراً ديمقراطياً واجتماعياً غير مسبوق، كتحصيل حاصل للعولمة المالية المضاربة وموجة الخصخصة النيوليبرالية المفروضة على نطاق عالمي من ادارة رونالد ريغان في الولايات المتحدة (1981-1989) ومارغريت تاتشر في المملكة المتحدة 1979-1990. وفي ظل هذه المعطيات العالمية الجديدة، مارست مراكز القوة الإمبريالية –ولا تزال- الإحتكار والسيطرة على التقنيات الحديثة والموارد الطبيعية والتدفقات المالية والإتصالات وعلى أسلحة الدمار الشامل.

---

[88] https://chile.gob.cl/argelia/en/bilateral-relation/bilateral-relations/relaciones-

[89] باتريسيو أيلوين أزوكار، محامٍ، كان عضوا في مجلس الشيوخ ورئيسا للحزب الديمقراطي المسيحي. كان من أشد المعارضين لحكومة الرئيس سلفادور أيبندي ودعم في البداية انقلاب بينوشيه العسكري .ورغم ذلك ، وبعد بضع سنوات، أعرب علنا أسفه لدعمه للانقلاب في الشيلي .بالامكان الاطلاع على حواره من خلال الرابط:-https://www.ciperchile.cl/2016/04/19/patricio-aylwin-y-las-heridas-de-1973/

[90] حقبة باندونغ: أعلنت حكومات آسيا وإفريقيا في مؤتمر باندونغ عام 1955 رغبتها في إعادة هيكلة النظام العالمي السائد في ذلك الوقت على أساس الاعتراف بحقوق الدول التي كانت حتى تلك الفترة تحت الهيمنة الاستعمارية. شكّل النضال من أجل "الحق في التنمية" أساس العولمة الجديدة في ذلك الوقت التي وضعت إطارا تفاوضيا جديدا متعدد الأقطاب، تم فرضه على الإمبريالية بفضل نضال شعوب الجنوب.

[91] أمير سمير 2013 صحوة الجنوب .حقبة باندونغ 1955-1980. دار النشر أبيك الجزائر العاصمة ص 13.

ووسط تراجع القوى التقدمية وتزَّهُل أفكارها، ومع وصول تحالف الأحزاب من أجل الديمقراطية (كونسرتاسيون) الى سدة الحكم في الشيلي برئاسة باتريسيو أيلوين، تم تشكيل الحكومة الجديدة التي ضمت في صفوفها أيضاً الحزب الاشتراكي الذي- كما تم الإشارة اليه آنفاً- لعب دوراً كبيراً في تعزيز العلاقة مع الجزائر تحت حكم الرئيس بومدين وكان له تأثير في حركة عدم الانحياز أيام حكومة سلفادور أييندي. ورغم تلك الإسهامات الكبيرة، الاّ أن الحزب الإشتراكي تخلى عن مواقفه التاريخية[92] داخل حكومة (كونسرتاسيون)، وبالتالي لم يكن له دوراً مهماً في عملية تصميم السياسة الخارجية وصياغة العلاقات الدولية داخل حكومة أيلوين. ولعّل الإستثناء الوحيد في ذلك، تمثل في الصراع الدولي الذي تدخل فيه سفير الشيلي لدى الإتحاد السوفييتي والمستشار السابق لأييندي آنذاك، كلودوميرو ألميدا، عندما قرر ايواء الرئيس الأسبق لجمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) ايريش هونيكر في مقر السفارة الشيلية في موسكو[93] بشكل مؤقت.

ورغم مساعي حكومة أيلوين للعودة الى الساحة الدولية من خلال ترميم العلاقات مع الأطراف الدولية التي انقطعت علاقاتها مع الشيلي ابان مرحلة الديكتاتورية، الاّ أنها في واقع الأمر أعطت استمرارية للسياسة الخارجية التي تبنتها الشيلي خلال الحكم العسكري، والتي لم تكن سوى مجرد أداة من أدوات السياسة التجارية، على اعتبار أن الهدف الأول للحكومة كان يتمثل في اقحام الشيلي في عالم النيوليبرالية. ولأجل ذلك، مضى الرئيس أيلوين وأتباعه (تحالف الأحزاب من أجل الديمقراطية الحاكم[94]) في سياسة الإنفتاح التجاري كاحدى أولويات حكومته، وفي إلغاء القيود لجذب استثمارات الشركات عبر الوطنية، واقامة اتفاقيات التجارة الحرة. وفي هذا الصدد، يقول السفير الشيلي الأسبق لدى الجزائر أرييل أويوا، *"في منظور وزارة الخارجية، لم يكن هناك فرق بين السياسة الخارجية والتجارة، وكانت ترى (الوزارة) الى العالم مجرد سوق كبيرة. انها وزارة برؤية موالية لأمريكا،*

---

[92] في هذا الشأن، تحليل كلودوميرو ألميدا في مقالته "أزمة اليسار الشيلي، تحدٍ للاشتراكيين" في مذكرات الطائرة الحمراء للحزب الاشتراكي الشيلي (Cuadernos del Avión Rojo Socialista de Chile). العدد 1 ، السنة الأولى ، سبتمبر 1994. ص.50-39 .

[93] بالامكان الاطلاع على تحليل الحلقة في: شيلي والصديق الألماني."قضية هونيكر" :1994-1991 ."التوتر الدولي في أوائل فترة ما بعد الحرب الباردة. https://cuadernosdehistoria.uchile.cl/index.php/CDH/article/view/53667/57214

[94] التحالف السياسي الذي جاء بأول رئيس إلى السلطة بعد الديكتاتورية والذي حكم من 1990 إلى 2010 دون انقطاع كان يسمى تحالف الأحزاب من أجل الديمقراطية .تم تشكيل هذا الائتلاف السياسي في السنوات الأخيرة من الديكتاتورية، وكان مؤلفًا من أحزاب سياسية معارضة للنظام الديكتاتوري، أبرزها: الحزب الديمقراطي المسيحي، والحزب الاشتراكي، والحزب الراديكالي، وحزب من أجل الديمقراطية.

تلتفت أحياناً الى أوروبا، ولكن بالنسبة لها لا وجود لبقية العالم الى أن برزت الصين[95]".

بقايا النظام الديكتاتوري: برلمانيون يعترضون على اعادة فتح السفارة الشيلية في الجزائر

في عام 2001، وفي أعقاب القرار الذي اتخذته حكومة الرئيس ريكاردو لاغوس باعادة فتح سفارة الشيلي في الجزائر، قامت مجموعة من أعضاء مجلس النواب المحسوبين على جناح اليمين-أنصار نظام بينوشيه-بقيادة خايمي أوربيس[96] (الإتحاد الديمقراطي المستقل)، وبالدو بروكوريكا[97] وغوستافو أليساندري[98] (حزب التجديد الوطني) بتقديم مشروع اتفاق رقم 551 أمام مجلس النواب، اعتراضاً على قرار اعادة فتح السفارة في الجزائر. وكان من المعلوم أن مثل هذه القرارات تندرج ضمن صلاحيات الرئيس لاغوس الحصرية، لكن الخطوة التي أقدمت عليها جبهة المعارضة كانت في الحقيقة تخفي في طياتها نوايا مبيتة وتسعى لإختلاق نقاش نقدي حول العلاقات بين الشيلي والجزائر، مستهدفة بشكل أساسي الدور الدولي الذي لعبته الجزائر في تضامنها مع المقاومة الشيلية ضد نظام بينوشيه. وسعياً منها لإبطال القرار الذي كانت قد اتخذته حكومة الرئيس لاغوس، تعللت أحزاب اليمين بشتى الحجج، ومن بينها: "التكاليف المالية الباهظة التي ستترتب عن إعادة فتح هذه السفارة" ؛ و"اللاجدوى من فتح سفارة في دولة تعيش على أنقاض حرب أهلية طاحنة لم يكن للشيلي تمثيلاً دبلوماسياً فيها منذ عام 1973 "؛ و"عدم مناسبة فتح السفارة في الجزائر في تلك الفترة أُسوةً بالدول الأخرى التي نقلت ممثلياتها الى تونس"؛ و"الإختيار غير المناسب للسفير

[95] مقابلة للدكتور أرييل أويوا خص بها استيبان سيلفا في اطارالبحث: "الشيلي والجزائر: تاريخ تضامن مشترك، صمد أمام اختبار الزمن". أكتوبر 2020.

[96] تم انتخاب خايمي أوربيس نائباً عن الاتحاد الديمقراطي المستقل في عام 1990. خلال فترة الديكتاتورية، عينه بينوشيه عمدة لبلدية سان خواكين في اقليم العاصمة سانتياغو. تم انتخابه عضوًا في مجلس الشيوخ من عام 2002 إلى عام 2018. بعدر رفع الحصانة البرلمانية عنه في عام 2016، بسبب قضايا فساد، أدين في عام 2020 من قبل القضاء الشيلي بتهمة ارتكاب جرائم متكررة تتعلق بالرشوة والاحتيال الضريبي. في أبريل 2021 ، حُكم عليه أخيرًا بالسجن لمدة 5 سنوات ويوم واحد بسبب الجرائم التي ارتكبها أثناء ممارسة وظيفته البرلمانية.

[97] في عام 1988 ، تم تعيين بالدو بروكوريكا حاكما لاقليم واسكو من قبل ديكتاتورية بينوشيه .مؤسس حزب التجديد الوطني، تم انتخابه عضوا في مجلس النواب ثم عضوا في مجلس الشيوخ .كان وزيرا للمناجم، ويشغل حاليا منصب وزير الدفاع في حكومة الرئيس سباستيان بينيرا.

[98] عضو سابق في مجلس النواب عن الحزب الوطني اليميني قبل انقلاب عام 1973. وفي عام 1974 انضم إلى اللجنة التشريعية الثانية ولجنة القوانين الأساسية الدستورية، وفي عام 1987 تم تعيينه من قبل الديكتاتور أوغوستو بينوشيه عمدة لمدينة سانتياغو .كان مؤسس حزب التجديد الوطني اليميني، وفي عام 1997 انتخب عضوا في مجلس النواب.

الذي كان سيشرف على هذه البعثة، والذي كان عضواً مناضلاً في الحزب الاشتراكي[99].

لقد تم تعيين العضو في الحزب الإشتراكي، أرييل أويوا، سفيراً للشيلي في الجزائر لإعتبارات سياسية، خاصة وأنه كان شخصية موضع ثقة لدى الرئيس لاغوس. وقد عاش السفير أويوا فترة طويلة في منفاه بالعاصمة الجزائرية، حيث أنشأ علاقات سياسية وثيقة مع قادة جبهة التحرير الوطني ومع مسؤولين في الحكومة الجزائرية. ورغم مناورات اليمين-الذي كان يحن الى نظام بينوشيه العسكري- ومحاولاته لإحباط قرار إعادة فتح السفارة في الجزائر، الاّ أن المشروع الذي تقدم به هؤلاء البرلمانيون أمام مجلس النواب الشيلي لم يؤت أكله وباء بفشل ذريع، بعد أن حصل على 24 صوتًا مقابل 29 صوتاً لصالحه[100].

اعادة تفعيل العلاقات الشيلية الجزائرية من خلال زيارة الرئيس بوتفليقة

في شهر مايو 2005، أجرى الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة زيارة رسمية للشيلي امتدت على مدار أربعة أيام، تضمنت برنامج عمل مكثف بالعاصمة سانتياغو ومدينة فال باراييسو الساحلية، حيث استهل نشاطاته بزيارةٍ لضريح الرئيس سلفادور أييندي تكريماً لروحه وعرفاناً لنضاله، وتقديراً للشعب الشيلي الذي قاوم وقارع ديكتاتورية نظام بينوشيه.

---

[99] نص مشروع الاتفاقية رقم 551 ، الذي قدمه الأعضاء في مجلس النواب: ديتبورن، بروكوريكا، ألفارادو، لياي، غونزاليز، أليساندري، أوربيس، بيرتولينو.
"أخذا بعين الاعتبار:

1. أن الوضع الاقتصادي الحالي للبلاد يتطلب من السلطات أن تكون شفافة ومحافظة بشكل خاص في إدارة واستخدام الموارد العامة..
2. وأنه ، للأسف ، تصر الحكومة على اتخاذ بعض القرارات التي تسير على وجه التحديد في الاتجاه المعاكس والتي تظهر أن السلطات لا تزال تحافظ على أولوياتها المتغيرة.
3. أنه قبل أيام قليلة تم إبلاغنا بأحد تلك القرارات غير الملائمة. يتعلق الأمر بإعادة فتح سفارة تشيلية في الجزائر، هذا البلد الذي لا يزال يعيش على أنقاض حرب أهلية، حيث لم يكن لبلدنا سفارة هناك منذ عام 1973.
4. أن هذا القرار مثير للاستغراب، حيث أنه كان من المفروض تقتدي شيلي بتلك الدول التي أغلقت سفاراتها في هذا البلد ونقلها إلى تونس.
5. أن تكاليف هذا القرار الغريب تتعدى 360 مليون بيسو، فقط خلال السنة الأولى من التأسيس.
6. من المصلحة العامة أن تسخر هذه الموارد لانجاز مشاريع في صالح المواطنين الشيليين الذين ليس لديهم اليوم مصدر دخل أو لتغطية الاحتياجات العديدة التي يواجهها مواطنونا اليوم.
7. أنه في حالة إصرار الحكومة على هذا القرار، يجب الاثبات بأن إعادة فتح هذه السفارة سيحقق فوائد ملموسة ومباشرة لبلدنا، وأنه من الضروري أن تتولى قيادة هذه البعثة الدبلوماسية شخصية دبلوماسية، وأن لا يستغل هذا المنصب للتعويض عن الهزائم السياسية لقادة الحزب الحاكم.

مسودة الإتفاق:
اتفق مجلس النواب على أن يطلب من رئيس الجمهورية إعادة النظر في قرار إعادة فتح سفارة بلادنا في الجزائر، بالنظر إلى الوضع الاقتصادي المأساوي الذي يعيشه آلاف الشيليين وضرورة إعطاء الأولوية لاستخدام موارد الدولة الشحيحة. وفي حال اعتبرت الحكومة أن هناك حاجة ماسة لاتخاذ مثل هذا القرار ، فإن المجلس يطلب من الرئيس تعيين سفير ينتمي الى السلك الدبلوماسي لرئاسة هذه البعثة".

100 مجلس النواب الشيلي .الجلسة 63 ، الثلاثاء 15 مايو 2001. التصويت على مشروع الاتفاقية رقم 551 بشأن إعادة النظر في فتح سفارة الشيلي في الجزائر.

ولم تكن زيارة الرئيس بوتفليقة استحضاراً للصداقة التاريخية بين حكومتين وشعبين لديهما ماض مشترك مجيد، ولا تقديراً للصداقة القديمة والرؤى التقدمية المشتركة للرئيسين أييندي وبومدين فحسب، وإنما كانت تستجيب لضرورة تقتضي تعميق تلك العلاقات التاريخية القائمة على التضامن المتبادل، واعادة بناء تحالف استراتيجي جديد وفق ما تفرضه السياقات الراهنة، يستهدف مختلف المجالات (الطاقوي، والسياسي، والثقافي، والتجاري) بما يعود بالمنفعة المشتركة على البلدين في مواجهة التحديات العالمية الجديدة.

كانت الشيلي في تلك الفترة (ولا تزال حتى اليوم) تعاني عجزاً حاداً في الغاز والطاقة، وباعتبار أن الجزائر تعد واحدة من أهم الدول المنتجة والمصدرة للغاز في العالم، فقد كانت زيارة الرئيس الجزائري تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لحكومة الشيلي، التي كانت على اطلاع بالمشاريع الاستثمارية التي أطلقتها الجزائر في الجارة البيرو، عبر شركة النفط والغاز سوناطراك[101] التي تعد طرفاً في مجموعة كاميسيا (Camisea)[102] المختصة في عمليات استغلال وتصدير الغاز المنتج في البيرو.

وقد أشاد رئيس اللجنة الوطنية للطاقة (CNE) آنذاك، لويس سانشيز كاستيون، بالقدرات الإنتاجية للجزائر في المجال الغازي وما يكتسيه ذلك من أهمية بالنسبة للشيلي، خلال لقائه بوزير الطاقة الجزائري في اطار زيارته للجزائر عام 2004، حيث أكد في ندوة صحفية عقب اللقاء –في حضور السفير أويوا- اهتمام الشيلي باقتناء الغاز الطبيعي المسال من الجزائر والإستفادة من الخبرات التقنية والإنتاجية التي تتمتع بها الشركة الحكومية (سوناطراك) في مجال الصناعات البتروكيماوية. وفي سياق تلك التصريحات، دعا كاستيون –نيابة عن الحكومة الشيلية- وزير الطاقة الجزائري للقيام بزيارة عمل إلى الشيلي[103].

وسبق تلك الزيارة التي قام بها الرئيس الجزائري عمل تحضيري جاد وترتيبات دقيقة على المستويين السياسي والفني، حيث وقع الرئيسان بوتفليقة ولاغوس اتفاق تعاون مهم في مجال الطاقة يهدف الى إقامة تعاون استراتيجي بين الشركتين الحكوميتين، الشركة الوطنية للنفط الشيلية (ENAP) وشركة سوناطراك الجزائرية، بحيث يتم بموجبه التفاوض حول

---

101 الشركة الوطنية للبحث، وإنتاج، ونقل، وتحويل وتسويق المحروقات، وهي شركة حكومية جزائرية تأسست لاستغلال المحروقات . تغطي أنشطتها جميع جوانب الإنتاج، والتقيب والاستخراج والنقل والتكرير. لقد تنوعت أنشطتها، وتعمل أيضا في البتروكيماويات وتحلية مياه البحر. تم تصنيفها من بين أكبر شركات النفط والغاز حيث تأتي في المركز الحادي عشر عالمياً.

102 مجموعة كاميسيا، المكونة من بلوسبترول (Pluspetrol)، وريبسول (Repsol)، وسوناترك (Sonatrach)، وهنت أويل (Hunt Oil)، وتيكبترول (Techpetrol) واس. كا (SK).

103 تصريح للصحافة لرئيس لجنة الطاقة الوطنية الشيلية في ختام لقائه مع وزير الطاقة الجزائري .2004 .النظام الوطني للإذاعة والاتصالات الجزائرية.

اقتناء الغاز الطبيعي المسال من الجزائر، واعتماد صيغة تتيح لشركة سوناطراك امكانية الإسهام باستثماراتها وخبراتها التقنية[104]. وفي هذا الإطار، اقترحت الجزائر على حكومة الشيلي اتفاقاً بين الشركتين الوطنيتين، تضمن عرضاً مميزاً لإمدادها بالغاز الطبيعي المسال-الذي كان سيقلص بشكل كبير أسعار الغاز التي تدفعها الشيلي[105]-، وتزويدها بالموارد البشرية والتكنولوجية، كما تعهدت الحكومة الجزائرية بمقتضى هذا الإتفاق بمشاركتها في مشروع بناء محطة كينتيروس (Quinteros)، بمنطقة فالبارايسو، لتحويل الغاز الى طبيعته الغازية، وامدادها بالغاز الطبيعي المسال.

ولم يكن اهتمام شركة النفط الشيلية (ENAP) منحصراً في الغاز الطبيعي المسال فقط، فقد تضمن الإتفاق تعزيز التعاون المشترك في عمليات التنقيب عن النفط في منطقة مغايانيس، وتمكين شركة (ENAP) من المشاركة في مناقصات داخل الجزائر، وبشكل مشترك في دول افريقية أخرى .

وأمام الضغوط التي كانت تمارسها لوبيات تخدم مصالح شركة "بريتش غاز" البريطانية مع شركائها الأمريكيين والإسرائيليين، والمدعومة من بعض السلطات المحلية التي تميل لصالح الشركات الخاصة، لم يُجسد ذلك الاتفاق الثنائي الاستراتيجي، وظل حبراً على ورق.

و بعد مرور عام من تلك الزيارة، قامت الحكومة الشيلية بمنح صفقة توريد الغاز الطبيعي المسال ومشروع تشغيل محطة (كينتيروس) لتحويل الغاز[106]لشركة "بريتش غاز"، وراح ذلك الاتفاق الثنائي هباءً منثوراً.

ولم تأخذ الحكومة بعين التقدير العرض السخي الذي قدمته الجزائر في مجال التموين بالغاز، وكان الأجدر بها أن تستغله كقاعدة لإرساء أسس لتعاون استراتيجي ثنائي يسمح لها بأن تغطي ذلك العجز الذي تعاني منه البلاد في مجال الطاقة، ويفتح لها آفاقاً استثمارية جديدة في مجالات أخرى غير الغاز أو النفط. وكل المحاولات للكشف عن حيثيات المناقصة التي تم على أساسها منح شركة "بريتش غاز" هذه الصفقة الكبيرة على حساب الشركة الجزائرية سوناطراك، باءت بالفشل وحالت دون تقديم أي توضيحات بذلك الخصوص، باستثناء ذلك الرد غير المقنع الذي تحججت به السلطات الشيلية أمام نظيراتها

---

[104] أنظر: https://www.mch.cl/2005/05/17/enap-negocia-compra-de-gnl-con-argelina-sonatrach/#

[105] لقد كان عرضا مباشرا من دولة إلى أخرى ، دون وساطة ، مع اتفاقية شراء وبيع مستقبلية.

[106] في عام 2006 ، تم منح أول عقد طويل الأجل لتوريد الغاز الطبيعي المسال لشركة بريتيش غاز (British Gas) البريطانية وبدأت الدراسة الهندسية للمشروع مع شركة CB&I الأمريكية .في عام 2007 ، تم توقيع عقود مدتها 21 عاما لتوريد الغاز الطبيعي المسال واستقبال الغاز الطبيعي المسال وتفريغه وتخزينه وإعادة تحويله إلى غاز في المحطة. كانت شركة كينتيرو (Quintero) مكونة من مساهمين من القطاع الخاص: بريتيش غاز (20%)، وشركة انديسا شيلي (40%)، وميتروغاز ش.م (20%)، والشركة الوطنية للنفط الشيلية (20% فقط).

الجزائرية، والذي كان مفاده أن عرض الشركة الجزائرية سوناطراك تم تقديمه خارج الآجال المحددة.
وقبل أن تنقضي عهدة الرئيس ريكاردو لاغوس، أجرى وفد عسكرى جزائري رفيع المستوى زيارة للشيلي، كان الهدف منها تجسيد مشروعين مهمين في مجال التعاون والمصلحة المتبادلة؛ أحدهما يتمثل في التفاوض حول إمكانية تسمح للشركة الوطنية للملاحة الجوية في شيلي (ENAER) بالتكفل بعملية اصلاح وصيانة الطائرات العسكرية والمدنية الجزائرية، وأيضاً اصلاح وتجهيز السفن الجزائرية في ورشة أحواض بناء السفن لشركة (ASMAR)[107] التابعة للقوات البحرية الشيلية في منطقة تالكاهوانو، باقليم بيو بيو. ويشير السفير الشيلي الأسبق لدى الجزائر أرييل أويوا في هذا السياق، إلى أن هذين المشروعين البالغين الأهمية بالنسبة للتبادل والتعاون الثنائي تم ايقافهما من قبل وزارة الخارجية التشيلية (التي لا يزال أتباع نظام بينوشيه متغلغلين فيها، على حد قول السفير الأسبق)، وبالتالي فقد استحال تجسيد هذه المبادرة الثنائية[108].

آفاق العلاقات الثنائية والتعاون والتبادل التجاري بين البلدين

على الرغم من أن العلاقات بين الشيلي والجزائر في الوقت الحاضر لم تستعد بعد حيويتها وبريقها بذلك العمق والإلتزام الذي كانت عليه قبل عام 1973، فثمة تقدم ملحوظ أحرزه البلدان منذ اعادة فتح سفارتيهما في عام 2001.
على المستوى الإقتصادي، تتميز العلاقات التجارية الثنائية بين الجزائر والشيلي في الوقت الحالي بالديناميكية، ولكنها تظل متواضعة نسبياً. وبحسب إحصاءات هيئة الجمارك الجزائرية، سجلت الصادرات الشيلية إلى الجزائر حصيلة ايجابية، حيث بلغت في عام 2017 اجمالي قدره 8,92 مليون دولار، وقفزت في عام 2018 الى 18,61 مليون دولار. وخلال الأشهر الاحد عشر الأولى من 2019، تضاعف اجمالي هذه الصادرات مقارنة بعام 2018، مسجلاً قيمة 35,48 مليون دولار، حيث تعد المنتجات النحاسية والغذائية، كالعنب الطازج والعنب المجفف (الزبيب) والفواكه، أهم المنتجات التي تُصدَر الى الجزائر[109].
وقد شهدت السنوات الأخيرة تجسيد آليات دائمة للحوار على المستوى الثنائي بشأن عدد من القضايا ذات الإهتمام المشترك بمشاركة وفود حكومية

[107] هي شركة استراتيجية للدفاع عن دولة الشيلي، مستقلة، معترف بها كشركة أساسية في مجال الصناعة البحرية والدفاعية.
[108] المرجع السالف الذكر. مقابلة لأرييل أويوا.
[109] المصدر: سفارة الجزائر في الشيلي. أنظر: https://embajadadeargelia.cl/relaciones-argelia-chile/

وبرلمانية[110]، حيث زار رجال أعمال جزائريون الشيلي في عدة مناسبات، بهدف استكشاف فرص الشراكات التجارية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة، في حين شارك رجال أعمال من الشيلي بدورهم في ملتقيات للتجارة والصناعة والصيد البحري بمدينتي الجزائر ووهران.
فيما يخص السياسة الخارجية الحالية للجزائر، المعروفة بدعمها غير المقيد لعمليات انهاء الاستعمار وتقرير مصير الشعوب المستعمرة، ومن بينها الشعب الصحراوي، فقد حظيت ولا تزال تحظى بتأييد لدى قطاعات واسعة من الشعب الشيلي[111]، وهو ما عكسته المشاركة الفاعلة في السنوات الأخيرة لمختلف النخب والجمعيات الشيلية في الملتقيات والمنتديات الدولية التي عُقدت في الجزائر تضامناً مع الشعب الصحراوي.

معرفة الماضي والإقرار به...خطوة أساسية لبناء مستقبل مشترك

أقدمت حكومة الرئيس سيباستيان بينييرا، في شهر يونيو 2020، على خطوة أقل ما يمكن القول عنها أنها غير مدروسة بإعلانها على لسان وزير خارجيتها الأسبق، تيودورو ريفيرا، عن قرار غلق سفارات لها في خمس دول، من بينها الجزائر، مبررة ذلك القرار بأسباب تتعلق أساساً بالميزانية وضرورة ترشيد الإنفاق العام[112]. وقد أثار القرار استياء قطاعات واسعة في الأوساط السياسية والأكاديمية والاقتصادية والإجتماعية والثقافية في الشيلي، التي سرعان ما تحركت وعبرت عن رفضها واعتراضها على هذا القرار.
وأمام الرفض الواسع الذي لقيه قرار إغلاق السفارة في الجزائر، وتحت الضغوط التي مارستها قطاعات من المجتمع المدني على حكومة الرئيس بينييرا، اضطرت الأخيرة الى اعادة النظر في موقفها الخاطئ، وأعلنت تجميد قرار غلق سفاراتها في الجزائر وفي دول أخرى "الى أجل غير مسمى"[113]. وعلى الرغم من تراجع الحكومة عن موقفها الغير مبرر، الاّ أن الخارجية الشيلية-بقيادة الوزير أندريس ألاماند-لم تُكفر عن خطئها الذي يسيئ للعلاقة الثنائية بين الشيلي والجزائر، وللماضي المشترك الحافل

[110] https://www.senado.cl/parlamento-de-argelia-y-senado-de-chile-incrementan-cooperacion-politica/senado/2018-06-22/163505.html

[111] شارك وفد شيلي بقيادة خوان بابلو كارديناس (الحاصل على جائزة الصحافة الوطنية) في أشغال مؤتمر الجزائر الدولي بمناسبة الذكرى الخمسين للقرار 1514 ، والذي حضره زعماء دوليين والرئيس الأول للجزائر المستقلة أحمد بن بلة
https://www.elciudadano.com/general/conferencia-internacional-en-argelia/12/22/

[112] https://www.cooperativa.cl/noticias/pais/gobierno/cancilleria-anuncio-el-cierre-de-cinco-embajadas-para-fortalecer-otras/2020-06-07/112745.html

[113] https://www.elmostrador.cl/dia/2020/08/12/canciller-allamand-suspende-indefinidamente-cierre-de-embajadas-y-anuncia-plan-de-compartir-edificios-con-otros-paises/

بالتعاون والتضامن المتبادل بين الشعبين، واكتفت بتخفيض التمثيل الدبلوماسي لدى دولة الجزائر الى مستوى قائم بأعمال.
ومثلما حدث في 2001، اثر الجدل الذي أُثير على أعقاب محاولة مجموعة من أعضاء مجلس النواب من اليمين الإعتراض على اعادة فتح السفارة في الجزائر، عادت الصداقة التاريخية القوية بين الشعبين هذه المرة لتبرز من جديد وتحبط محاولات تعكير صفو هذه العلاقة القديمة التي تجمع البلدين، والتي تستمد قوتها من الماضي المشترك الحافل بأشكال التعاون ومواقف التضامن.
وفي هذا الصدد، يقول محمد سفيان براح، سفير الجزائر لدى الشيلي:
"لا شك أن تجميد السلطات الشيلية قرار إغلاق السفارة سيمنحنا الفرصة للتفكير والتأمل في حاضر ومستقبل علاقاتنا بهدوء وتفاؤل.
هناك بطبيعة الحال من يرى أن بعض العوامل، على غرار البعد الجغرافي الذي يفصل بيننا؛ وتواضع حجم التبادل التجاري بين بلدينا (حوالي 35 مليون دولار في عام 2019)؛ وكوننا جزء من مجتمعين لغويين مختلفين، تشكل عقبات أمام التقارب بين الجزائر والشيلي.
بصراحة، أنا لا أشاطر هذا الرأي. بل أعتقد عكس ذلك، أرى أنه في عالم تسوده العولمة، مثل الذي نعيش فيه اليوم، يكفي أن تتوفر قليل من الإرادة السياسية حتى نستطيع استحداث أشكالًا جديدة من التعاون، وخلق فرص وأطر تسمح ببناء علاقات تجارية وتعزز التعاون والتبادل في قطاعات مختلفة.
فلا ينبغي اذن الحكم على العلاقة بين دولتين وتقييمها بناءً على الواقع الراهن أو على احصاءات تجارية. هذه العلاقة أُنشئت انطلاقاً من قيم ونضال مشترك.
لقد أشرت في هذا المقام إلى العديد من المحطات التاريخية التي تُمَكننا من تقييم عمق ومتانة العلاقات التي تربط شعبينا. أعي جيداً أن ذلك غير كاف، وأنه يتوجب علينا أيضاً التطلع إلى المستقبل وتحديد آفاق جديدة من شأنها أن تعزز هذه العلاقة وتخدم مصالحنا المشتركة.
من جانبنا، نعمل من أجل تفعيل الحوار السياسي، وتعزيز التنسيق والتوافق بين بلدينا على المستويات الدولية، وتنويع وزيادة التبادل الاقتصادي والتجاري بيننا.
في المجالين العلمي والتقني، نحن متفائلون بإمكانية تبادل الخبرات وتعميق التعاون والإستفادة من النجاح الذي حققه كل بلد في مجال من المجالات.

كما أنه من شأن التعاون في المجال الثقافي-بمختلف أوجهه-أن يسهم في تقوية روابط الصداقة بين البلدين وفي تنوع واثراء البيئة الثقافية لمجتمعينا[114]".

وحتى يتسنى فهم أهمية العلاقات الثنائية بين الشيلي والجزائر وادراك ضرورة تطويرها، ينبغي استحضار الذاكرة حول التاريخ المشترك للدبلوماسية الشعبية التي صنعها الشعبان، ومعرفة ماضيهما الوافر بالصداقة والتضامن الذي أسس لعلاقةٍ معدنها القيم وروح النضال المشترك.

[114] مقابلة مع سفير الجزائر في الشيلي محمد سفيان براح في إذاعة جامعة الشيلي:
https://radio.uchile.cl/2020/11/01/embajador-de-argelia-el-congelamiento-del-cierre-de-la-embajada-de-chile-da-la-ocasion-para-aprehender-el-futuro-con-optimismo/